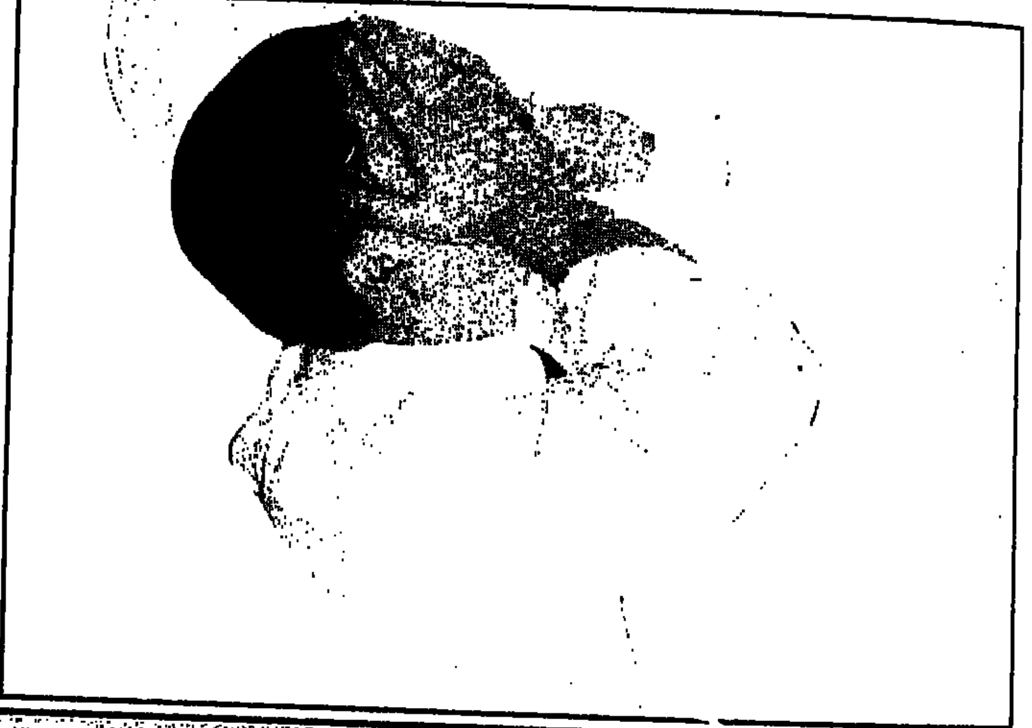
تصاعد الدعوات لمحاسبة الحكومة ومقاضاتها

الاهالي

لسان حال حزب الشعب الديمقراطي الاردني (حشد)

الثلاثاء ١١/٨/١٩٩٨ — العدد (٣٤٣) — الثمن (١٥٠) فلسا



رأي الاهالي

مسألة ضمير .. !!

... كيف تتفاعل جريمة المياه الملوثة !! لقد وجدت الحكومة نفسها امام مأزق عميق ... ليس في مواجهة المعارضة هذه المرة .. وليس في مواجهة رأي اخر غير رأيها وتحاول ان تخمده .. وليس في مواجهة الصحافة التي واكبت هذه الجريمة النكراء ، وليس في مواجهة المواطنين الذين شربوا الغائط ..

الجريمة تفاعلت ، وستتفاعل داخل بيت الحكومة واجهزتها المسؤولة نفسها . وهذا لا يعني ان هذا البيت في الدوار الرابع منقسم على نفسه او تتصارع فيه الاراء .. او تتضارب الحلول المقترحة بين افراد اسرة الوزارة ، حول جريمة المياه الملوثة .

الامر ببساطة ان العقل الذي ادار الازمة تعامل مع الموضوع كما تعامل مع قانون المطبوعات او الصوت الواحد الانتخابي او الضرائب الاضافية او الخصخصة .. الخ .. ونسي او تناسى ان هذا الموضوع مختلف تماما وجذريا . لان موضوع تلوث المياه جريمة .. وتتعلق بحدود المسؤولين الوظيفية والفنية والاخلاقية .. انها موضوع ضمير حي او ضمير ميت . موضوع كيف يكون المسؤول مؤتمنا على ارواح المواطنين والبهائم والعصافير .. والشجر .. الخ . وهذه هي طبيعة الازمة ..

ولانها كذلك لا يتلع فيها اقالة وزير المياه والري او ايجاد اكباش فداء من صغار الموظفين . ذلك لان هذه الجريمة لا تتعلق بالفساد او الرشوة او الترهل الاداري او المحسوبية او الاهمال .. الخ .. انها تتعلق مباشرة بسؤال مفاده : كيف يقبل مسؤول على نفسه ان يستخدم موقعه لضرر المواطنين وان يكون الرب الى مشروع قاتل حتى ولو دون قصد .

فهل يمكن لعقل الحكومة ان يحاسب نفسه وان يستنطق ضميره ان كان هنالك ضمير يمكن ايقاظه .

الاولى ليس اقالة وزير – هذا لن يحل مشكلة اسرة الدوار الرابع ولا حتى وزير الصحة الذي يتنادى المواطنون باقالته نظرا لهذا القصور المفجع بحق صحة المواطن – بل ان تملك الحكومة بكاملها الشجاعة الكافية لتعترف لنفسها اولا بالجريمة ثم تستقيل .

[illegible]

ندوة متخصصة لـ (حشد)

البطالة في الاردن .. الواقع وافاق الحل

المؤتمر الوطني الاردني خلال شهرين

« الاهالي » تواصل فتح ملف اجور العمال

فصائل فلسطينية : التشكيل الوزاري مخيب للامال

قطار التسوية يتوقف فوق هضبة الجولان

محاولة اعتداء فاشلة على حياة الزميل ناهض حتر

كلمة الاهالي

سيوف من ماء

بقلم : تريز الريان

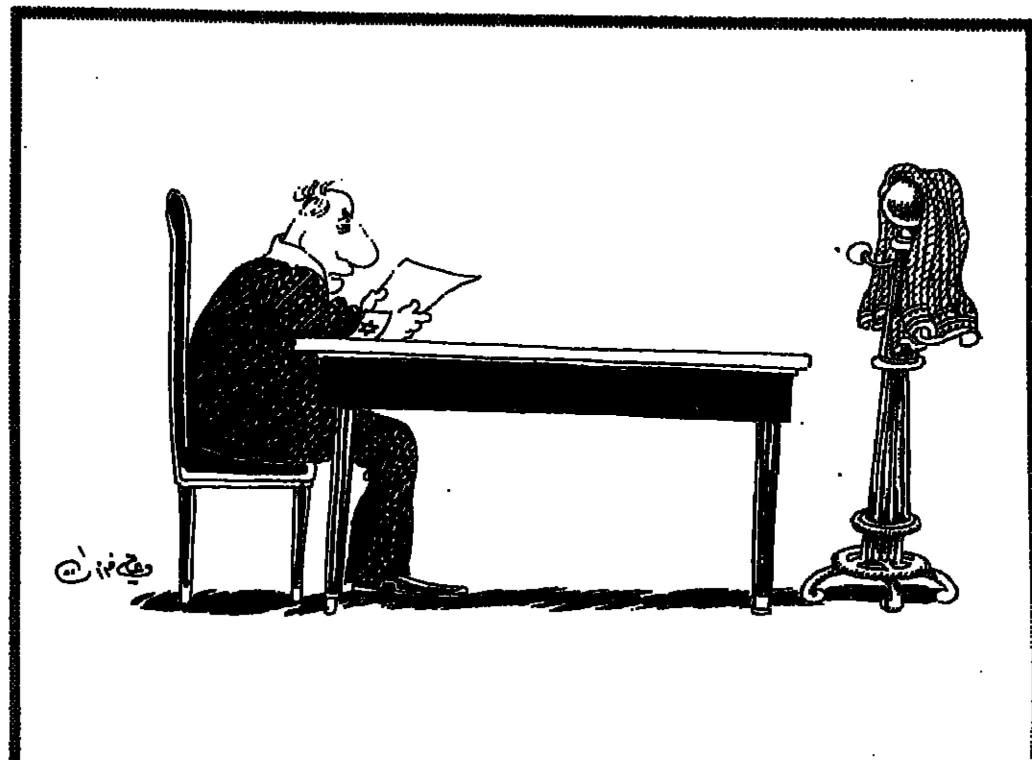
ان وضعنا اسوأ كثيرا مما كنا نعتقد ، وكل الامال ، والاحلام تتلاشى وحتى ذكرى ثورة مصر ، ثورة ٢٣ /يوليو ، ثورة عبد الناصر ، تمر هكذا ولا امل باحياء اي شيء من شعاراتها وروحها الخالدة ، ولا حتى حديث عن الوحدة العربية والمشروع القومي العربي ، والاهداف المشتركة وطموحات الامة ، لا حديث عن المقاومة والصمود والتصدي ، وعن العزة والكرامة ، في هذا الوقت الذي نهان به يوميا من امريكا واسرائيل ، في زمن عبد الناصر وهو ليس ببعيد لم يهزمنا اي شيء رغم كل الضغوط والمؤامرات وحتى الهزائم ، وكنا ننتظر معركة فاصلة ، تعيد لنا الارض والكرامة ، واي حال نحن فيه الان ؟ حتى علت قمة عربية تبدو مستحيلة خنجر يغوص في القلب ، جهل وفقر وعجز ، غربة وجوع ، والتشظي الحمر ، انه موت الابل وجفاف البشر ، انه الليل وخواء الروح ، سيوف من ماء ، وضياع البعث الموعود ونزيف الدم والدمع والتاريخ القريب المنسي ، وخوف وخوف وخوف ، ووليد مشوه يتشكل على شفتين ، وخوف من ضياع وتشرد جديد .

اين انت ايها النورس على شاطيء صنور ؟ حينما كنت حلما للغزة والرباط ايها المنسي بين الامواج ، انت جموح الماء والروح ، ايها النورس ، اين اغنية الصخر والماء والسيوف المجبولة بالدماء ؟

الله ، الله ، الله يا بلد .

ولماذا لا يسقط هذا الوزير ، الا يكفي اننا شربنا ونشرب مياه « وسخة » ؟ الا يكفي الرعب الذي اصاب الناس من مياه الشرب في كل مناطق المملكة ، وليس فقط في عمان ؟

الا يكفي استعراضا واستهتارا الى حد انه في عز الازمة وبكل اناقته يرعى افتتاح مركز للانترنت في احدى الجامعات وكأنه لا مشكلة ولم يحصل شيء ، الا تكفي لقاءاته مع شارون الاكثر تعصبا وعنصرية وعداء للاردن ؟ الا يكفينا فقر وبؤس ؟ الا يكفينا استهتار بحياتنا وصحتنا ومشاعرنا ولماذا لا يسقط هذا الوزير



ليبيا تطالب بتعليق العقوبات

طالبت صحيفة الجمهورية الليبية مجلس الامن بتعليق العقوبات المفروضة على ليبيا منذ ست سنوات لاثبات ان المقترحات البريطانية والامريكية حول قضية لوكربي ليست مناورة .

وقالت الصحيفة ان الخطوة التالية لاعطاء الاعلان الامريكي والبريطاني مصداقيته هي تعليق الاجراءات الظالمة ضد ليبيا .

وتساءلت الصحيفة : « لماذا لا يكون هذا الاعلان محاولة لامتصاص السخط العالمي المتنامي ضد التعنت الامريكي البريطاني الذي فقد كل ذرائعه » مشيرة الى ان الاعلان الامريكي البريطاني جاء بعد الانذار الذي وجهته القمة الافريقية في واغادوغو والتي اعطت مجلس الامن مهلة حتى ايلول القادم ليقرر رفع الاجراءات الظالمة والا ستكون القارة الافريقية في حل من الاجراءات .

كما تساءلت الصحيفة بقولها : لماذا لا يكون الاعلان الامريكي البريطاني محاولة للحيلولة دون صدور قرار مماثل من حركة عدم الانحياز التي سيترأسها رئيس دولة جنوب افريقيا نيلسون منديلا .

واضافت : لم يعد هناك مبرر لاستمرار هذه الاجراءات والتي لم يكن هناك في الاساس مبرر لاستصدارها .

ويذكر ان الرئيس الليبي رفض وجود اكثر من قاضي اسكتلندي في محكمة العدل الدولية بلاهاي ضمانا لسير العدالة في هذه القضية .

مستقبل البحث العلمي العربي

● د . كامل عمران ●

التحدي الاكبر الذي يواجه العالم اليوم : هو تحدي امتلاك العلم والتقنية .

والمجتمع الذي يحرز السبق في هذا المجال ، يمتلك القوة الاقتصادية والعسكرية والسياسية . فالتقدم العلمي والتقاني مسؤول عن زيادة انتاجية العمل في الولايات المتحدة مثلا بـ ٨٠ – ٩٠ بالمئة ، في حين يكون رأس المال مسؤولا عن ١٠ بالمئة من الزيادة فقط . وهذه الحقيقة دفعت شعوب العالم ، الى مواجهة هذا التحدي بالاهتمام بالعلم والبحث العلمي ، وتحقيق السبق فيه .

وينطبق هذا الامر على العرب الذين يواجهون تحديات مصيرية كثيرة اهمها : التحدي الصهيوني الذي يهدد الارض والانسان معا . والنظام العالمي الجديد الذي يمثل نظام الغطرسة الامريكية واستعمار العالم بأساليب جديدة ، والامن القومي العربي ، والنظام العربي ، والامن الاقتصادي والغذائي والمائي ، والثورة الاعلامية والامن الثقافي ، وتحدي المحافظة على الكيان الوطني .

وهذه التحديات الكبيرة ، يجب ان تدفع العرب – وهم اكثر حاجة من غيرهم بحكم ضعف مناعتهم الذاتية الى اعطاء العلم والبحث العلمي ما يستحق من عناية واهتمام ، فهو ضرورة من اجل امتلاك الانسان القدرة على التكيف لاستثمار التغيرات الحادثة في العالم لمصلحة التنمية الداخلية وليس العكس لان التصدي لاشكالية التغيير ، يتطلب علما وتعلما ، وتفهما للذات متطورا ، متناسقا مع جملة المتغيرات الاقليمية والدولية . مما يعني وضع سياسة علمية تهدف الى تنظيم البحث العلمي ، وتوجيه الموارد المتوفرة ، حسب الاولويات التي تضعها استراتيجية العلم والتقانة ، والمخاطر التي تواجهها الامة العربية ، وتعمل على تنسيق التعاون بين وحدات البحث المختلفة ، سواء تلك الموجودة في قطاع التعليم او في القطاع الانتاجي والخدمي . كما تعمل على اقامة نوع من التوازن بين البحوث التي تلبي حاجة المجتمع الانية ، وتلك التي تهدف الى زيادة المعرفة والتعمق بها . من خلال اعادة النظر في نظم اليات الايقاظ المستمرة لفكر الانسان ، وتعميق ادراكه للتغيرات الكبيرة وتهيئته لها ، وفي اليات التفكير والابداع والذكاء المعرفة الذاتية ، وكذلك حيازة المعرفة وتطويرها .

ويتطلب هذا التركيز على ، اولا ، البحوث الانسانية ، التي تكشف ذات الانسان ، وحوافزها الطبيعية ، وامكاناتها وحدودها ، وتشكيلات البنى الاجتماعية التي تعكس اثار التغير وتكيفها معها او عدم تكيفها ، وعواقب التغيير ، وتربية الاجيال الشابة واعدادها للمستقبل من خلال مناهج علمية ووسائل متطورة ، ثانيا ، البحوث التطبيقية ، في مجال الطاقة والغذاء والصحة والدواء والبيئة .

لقد اصبح العلم ، كمنهج ونشاط اجتماعي ، بمثابة المحرك الذي لا بد منه لعملية التنمية الشاملة في كل بلد . فالعلاقة بين البحوث العلمية وتطبيقاتها التقانية ، تخضع لعوامل الدفع العلمي Scientific Push والجذب الاجتماعي Social Push وهي في جوهرها علاقة بين مؤسسات البحث العلمي (جانب العرض) والمؤسسات المجتمعية المستفيدة (جانب الطلب) .

وينجم عن هذه العلاقة انماط من السلوك الاجتماعي ابرزها :

– ان المجتمع المتقدم يدعم الجامعات ومؤسسات البحث العلمي ، لانها تعمل على تطوير وسائل الانتاج والخدمات ورفع مستوى المعيشة والدخل القومي .

– يعتقد وجود العلماء والباحثين الوطنيين الى داخل مؤسسات الانتاج والدفاع والخدمات والتعليم في المجتمع – تعمل المنظمات العلمية على تنمية الجهود العلمية الوطنية عن طريق برامج ثابتة (مؤشرات ، لقاءات علمية

١ – البحث العلمي والابداع : يكون واهما من يعتقد ان الدول المتقدمة يمكن ان تكون حريصة على مصالحنا ، وتقوم نيابة عنا بالبحث عن مشاكلنا وايجاد الحلول لها ، اكثر من حرصنا نحن العرب على مصالحنا القومية .

وهذه الحقيقة يجب ان تكون واضحة لنا كي نبني سياساتنا العلمية وفقها ، دون ان ننسى اننا نخلق بانفسنا العوائق التي تقف سدا في وجه اطلاق طاقات الابداع العلمي العربي وتوجهها نحو نهضة المجتمع من مثل :

أ – الاستمرار في محاكاة الغير السطحية يقضي بداية على اي حافز اجتماعي للابداع الذاتي .

ب – التركيز على الحصول على نتائج البحث العلمي المتمثل بالتقانة دون اصولها العلمية .

ج – تعاملنا مع العلم كزينة نحاكي بها من سبقنا ، دون ان يكون مدخلا لمشروع نهضوي عربي يواجه التحديات وفي مقدمتها المشروع الصهيوني .

د – منع الحرية الفكرية والاكاديمية ومصادرتها ، والنظر الى التراث نظرة خاطئة ، بدل ان يكون رصيدا من الخبرات ننظر فيه ، ونتعامل معه ، ونحاول فهمه من اجل مواجهة الحاضر والاعداد للمستقبل .

ان الابداع استجابة مستحدثة واكثر جدوى وفعالية لمنبه Stimulus قائم في البنية الاجتماعية او الطبيعية ويتمثل في هذه الاستجابة التعبير عن النفس بتلقائية ، تخلو من الانصياع للغير في اعمال معين ، والتغلب على ضغوط الامتثال والمكافأة .

من هنا ، فان الابداع العلمي مرتبط اشد الارتباط بالتنشئة الاجتماعية . وفي هذا الاطار تؤدي الاسر دورا هاما في تنشيط الطاقات الابداعية او تحجيمها فالتنشئة الاجتماعية ترتكز على المحافظة على التراث الفكري والاجتماعي ، بحفظه في الذاكرة ، لا بتمثله واستيعاب الدروس والعبر منه . والحفظ Memorizing يعني التلقين والترديد نقلا عن السلطة باشكالها المختلفة . وعندها يصبح معنى الانجاز بالنسبة للابناء في هذا السياق الاسري هو الترديد السليم ، الامر الذي يعطل الوظيفة التحليلية والنقدية عند الانسان العربي ، ويقتل بالتالي الابداع العقلي .

٢ – احتياجات البحث العلمي المستقبلية : تدل التقديرات التقريبية ان سكان الوطن العربي عام ٢٠٠٠ سيصل الى ٣٠٠ مليون نسمة . منهم ٤٥ مليونا في المدارس الابتدائية ، و ٢٣ مليونا في المدارس الثانوية ، و ٤ر٢٥ مليونا في الجامعات . حيث يصل العدد التراكمي لخريجي الجامعات العربية الى اكثر من ١٢ مليونا .

اما القوى العاملة المنتجة فيبلغ عددها الاعلى حوالي ١٢٠ مليونا ، اي ٤٠ بالمئة من مجموع السكان ، وعددها الادنى ، ٩٠ مليونا ، اي ٣٠ بالمئة من مجموع السكان .

لكن الوطن العربي لن يتمكن من الاستفادة من هذه الطاقة البشرية الهائلة المتوفرة لديه ، وهذا يرجع الى الاوضاع السائدة في الجامعات العربية ومؤسسات البحث ، المتمثلة في : نقص الاموال ، سوء الادارة ، انعدام الحريات الاكاديمية والفكرية ، ضعف مرافق البحث ، تضخم اعباء التدريس ارتفاع نسبة الطلاب الى الاساتذة .

البقية .... ص ١٠

خير الكلام

صيف حار .. جدا

■ يكتبها ابو جابر

عادة ما يتكلمون عن « الصيف الحار » في السياسة حين تنشب ازمات سياسية داخلية او خارجية تعاني منها الحكومة (اية حكومة) ، ويكون عليها عادة اتخاذ قرارات صعبة .

وكذلك في الاقتصاد / والحياة الاجتماعية المكتظة بازمات متراكمة واحتقانات .. تبحث عن حلول وسط لهب تموز واب ، ولهب العواطف وصراع المصالح والارادات التي تحميها .

هذا الصيف صيف حار فعلا من الطبيعة ذاتها ويزيد من « حرارته » كتعبير مستعار عن ازمة الوضع القائم انه صيف حار فعلا بسبب الشمس اللاهبة :

ففي الوقت الذي تحذر فيه وسائل الاعلام المواطنين من عدم التجول نهارا بسبب ارتفاع درجة الحرارة .. تقوم ايضا بتحذير المواطنين من اشياء كثيرة جدا تطال معظم مناحي حياتهم .. وتتناول جوهر حقوقهم الانسانية وفي مقدمتها حقهم في التفكير والقول والاجتماع والنشر والانتخاب الحر الديمقراطي النزيه وحقهم في العمل ودفع غائلة الجوع والفقر والمرض .. وخصوصا المرض بسبب شرب المياه الوسخة المودعة في حسابنا « ببنك طبريا للمياه الاردنية » .

نقترح على الحكومة ان تتخذ القرار الصعب بان ترحل للهرب من الصيف الحار سياسيا واقتصاديا وخلافه .. ولكن قبل ان تفعل ذلك وتورث ما فعلته للحكومة القادمة (التي سنقترح عليها لاحقا الاسلوب نفسه في حل المشاكل) ، نطالبها بصرف مكيفات صحراوية للمواطنين .. رغم انف البنك الدولي واندية باريس ولندن .. وندرك ان المؤسسات المالية الاجنبية قد تقبل باعطائنا قرضا لتمويل هذا المشروع المتواضع من اجل التخفيف من هذا « الصيف الحار » .. الحار جدا .

ندوة متخصصة لـ « حشد »

البطالة في الاردن .. الواقع وافاق الحل

الاهالي - يقيم غدا الاربعاء ، حزب الشعب الديمقراطي الاردني (حشد) ندوة متخصصة حول « البطالة في الاردن .. الواقع وافاق الحل » وقد اعد المكتب العمالي (كتلة) ورقة عمل لتكون محورا للنقاش يشارك فيه السادة خليفة المعايطة وجمال التميمي واحمد ابو سيلة ، و د . محمد عبيدات ، و م . عبد الرحمن البيطار ونادر التل ، وسمير البيطار ، واسمي خضر ، ود . نظام عساف . وذلك بحضور عدد محدود جدا من الاخوة المهتمين بهذا النقاش . وسوف يقوم الحزب بنشر نتائج هذه الندوة الهامة بهدف تعميمها على الجمهور ولاعطاء وجهة نظر تمثل الراي الديمقراطي التقدمي حيال مسالة البطالة في ضوء الاوضاع الاقتصادية / الاجتماعية بشكل عام . وسوف تكون حصيلة هذه الندوة وجهة نظر المشاركين بها وستقدم الى المؤتمر الوطني لمكافحة البطالة الذي تاجل انعقاده .

محاولة اعتداء فاشلة على حياة الكاتب والصحفي ناهض حتر



● ناهض حتر

الاهالي - خاص - اقدم مساء السبت الماضي اربعة اشخاص مجهولو الهوية على محاولة للاعتداء على حياة الاستاذ ناهض حتر الكاتب والصحفي المعروف ، وصاحب جريدة الميثاق الاسبوعية وفي اتصال مع الاستاذ حتر افاد بان ثلاثة اشخاص تقدموا نحوه عند نزوله من سيارته امام بيته في جبل الحسين وتاكدوا من هويته وانهالوا عليه ضربا بالعصي الغليظة التي كانوا يحملونها بينما كان ينتظرهم شخص رابع بسيارة اجرة . وقد ساعد صراخ زوجته على تجمع الجيران في الساعة العاشرة والنصف ليلا مما دفع المهاجمين الى الهروب بالسيارة « وعدم استكمال عملهم » . ونقل الاستاذ ناهض حتر الى المستشفى مصابا بجروح متوسطة في راسه ومختلف انحاء جسده . ورغم ان الجيران قد اخذوا رقم السيارة الا ان المعلومات تفيد بانها ارقام مزورة . ويقول الاستاذ ناهض « ان هذا الاعتداء الاثم كان اكثر من رسالة » وفي تطور اخر دعت جريدة الميثاق الى لقاء تضامني مع صاحبها مساء أمس الاثنين دعت اليه العديد من الاحزاب والشخصيات الاردنية . وفي تطور اخر اصدرت المنظمة العربية لحقوق الانسان في الاردن بيانا تطالب فيه السلطات المسؤولة التحقيق الفوري لكشف الجناة ومن حرضهم وتقديمهم للعدالة . وقد جاء هذا البيان على خلفية « بيان الى الشعب الاردني » اصدره ناهض حتر اتهم فيه « ميليشيات خارجة على القانون » يجري تحضيرها لاغراض سياسية وبهدف ضرب مقاومي الوطن البديل والصهيونية « .. وكان قد ارسله الى المنظمة العربية .

متابعات اقتصادية

احمد النمري

معادلة الادخار والاستهلاك

يتضمن برنامج التصحيح « الاحلال » الاقتصادي في احد بنوده التي وضعت بالتفاهم مع صندوق النقد الدولي تعهدا بان تعمل الحكومة في خطواتها واجراءاتها الاقتصادية والمالية الانكماشية على الحد المتواصل من الاستهلاك كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي .

- ظاهريا يبدو التوجه السابق صحيح ومرغوبه اقتصاديا اذ ان الاستهلاك هو احد الاطراف الثلاثة في المعادلة الاقتصادية الكلية : الانتاج شي الاستهلاك في الادخار وانه اذا اردنا ان تزيد من « المدخرات » الضرورية لاستثمار وانتاج جديد ، فانه علينا ان نقبل التضحية بجانب من الاستهلاك الكلي .

كذلك تركز البرامج الصندوقية على تقليص استهلاك السلع والخدمات المحلية وهو مدخل اكيد الى التباطؤ والركود وتراجع الانتاج والبطالة فيما تشجع بدون اي تحفظ على تحرير التجارة الخارجية ، وعلى ضرورة الغاء وازالة كافة الحواجز الجمركية والكمية من امام استيراد السلع الاجنبية وبالتالي تسهيل استهلاكها .

وباختصار فان المفهوم الصندوقي لتقليص الاستهلاك يتلخص في زيادة فقر وتجويع المستهلك الاردني العادي للسلعة المحلية مقابل توسيع استهلاكه للسلع والخدمات المستوردة والتي تتصف بالكمالية وبعدم الضرورية في معظمها .

[illegible]



● احمد النمري

جوهر منظمة التجارة العالمية

[illegible]

في الهم الوطني

المحامي صالح كنيعان الفايز لـ « الأهالي »

لا بد من شرح برنامج المؤتمر الوطني لكافة فئات شعبنا

الحكومة لم تكشف عن اسباب تلوث المياه حتى لا تحدث ضجة ضد معاهدة وادي عربة

■ اجرى اللقاء : عليان عليان

قال المحامي صالح كنيعان الفايز ان التعديلات التي اجرتها لجنة التوجيه الوطني في مجلس النواب على مشروع قانون المطبوعات لم تغير من جوهره العرفي لكونه استحقاقا من استحقاقات معاهدة وادي عربة .

وبشان ازمة تلوث المياه قال : ان وزير المياه حاول التعتيم على قضيه ان المياه تضخ من محطة دجانيا الاسرائيلية التي تصب فيها مجاري المستوطنات اليهودية وليس من طبريا ، وذلك حتى لا تحدث ضجة ضد معاهدة وادي عربة واخطارها في التطبيق العملي .

جاء ذلك كله في سياق الحوار الذي اجرته معه الاهالي حول عناوين عديدة : الازمة العامة في البلاد ، مشروع قانون المطبوعات ، تلوث المياه ، المؤتمر الوطني الاردني وغيرها من المواضيع .. وفيما يلي تفاصيل الحوار :

مشروع قانون المطبوعات

- كيف تقرا مشروع قانون المطبوعات بعد اجراء بعض التعديلات عليه من قبل لجنة التوجيه الوطني في مجلس النواب ؟

- مشروع القانون كما وضعته [illegible]

ابعاد الازمة

[illegible]



● صالح الفايز

مؤسسة الفساد

[illegible]

تلوث المياه

[illegible]

المؤتمر الوطني الاردني

[illegible]

معوقات انعقاد المؤتمر

[illegible]

الحوافز الرسمية للتطبيع

[illegible]

المجابهة

صفحة اسبوعية ترصد مجابهة الاردنيين للمعاهدة والتطبيع

من نتائج الصلح مع اسرائيل

خديجة الزعبي : املي الكبير الحصول على الجنسية الاسرائيلية

خديجة الزعبي ، ٢٣ سنة ، هي الطالبة الاردنية الوحيدة التي تدرس في معهد بيت هاشيتا ، وتجلس على مقاعد الدراسة جنبا الى جنب مع طلاب من المهاجرين الجدد الى اسرائيل .

وصلت خديجة الى اسرائيل بطلب قدم الى وزارة الداخلية من حمودي الزعبي ، الذي يسكن قرية تمره . وقد قالت المواطنة الاردنية : « لقد راني حمودي اثناء زيارته لأهلي في مدينة الزرقاء الاردنية ودعاني للعيش في اسرائيل . فقلت له ، كيف يمكنني العيش في اسرائيل وبين اليهود ولا اعرف العبرية . فرد علي قائلا : انا اضمن لك تعلم العبرية » .

وهكذا كان ، حيث اشترى حموده لخديجة مجموعة من الكتب التي عملت خصيصا للمتعلمين المبتدئين . ثم قام بتسجيلها ضمن برنامج المعهد المذكور وزاملت التلاميذ القادمين من روسيا . والقت خديجة : « وجدت صعوبة باديء الامر حيث لم يكن بالامكان التحدث مع الاخرين ، وبعد عدة ايام بدات اعرف القليل من المفردات اللغوية الضرورية . لقد عوملت برقة ولطف عندما علموا انني من اصدقاء اسرائيل . بل لقد اصبح لي صديقة يهودية ــ يوليا ــ اكون معها طيلة فترة وجودي بالمعهد . واملي الكبير الحصول على الجنسية الاسرائيلية » .

قالت راحيل يارون ، مديرة المعهد : « لأول مرة نسجل طالبا بمحادثة هاتفية ، اجراها معنا حمودي الزعبي ولأول مره تدرس في معهدنا فتاة عربية وليست اسرائيلية » . اما رئيس المجلس المحلي في جلبوع فقد صرح : « انني سعيد لوجود خديجة في المعهد ، فهذا الوجود هو نتاج الاتفاقات مع الاردن » .

● خديجة الزعبي

يدعوت احرونوت
٩٨/٨/٤

التحضيرات على قدم وساق لعقد المؤتمر الشعبي الثاني للمجابهة

الاهالي ـ خاص ـ في يوم الاحد ٢/٨/١٩٩٨ اجتمعت سكرتاريا اللجنة التنفيذية للمجابهة ودرست جدول اعمالها ورفعت الى اللجنة التنفيذية توصياتها التالية :

١ـ توصي السكرتاريا بان يحضر اعضاء السكرتاريا اجتماعات اللجنة التنفيذية حتى انعقاد المؤتمر بهدف اداء مهامها لعقد المؤتمر بصورة سليمة .

٢ـ استكمال مندوبي الاحزاب الى السكرتاريا وعددهم اربعة واستبدال اي مندوب لحزب حسب رغبة حزبه ، وذلك في اطار استكمال العضوية العاملة للمؤتمر الثاني .

٣ـ اعادة النظر باعضاء لجنة المائة في اطار العضوية العاملة للمؤتمر الثاني الذي يجري التحضير لانعقاده .

٤ـ متابعة استكمال عضوية المهنيين ومحافظة معان ، لاستكمال تقرير العضوية للمؤتمر الثاني .

٥ـ متابعة عقد اجتماع لقطاع المثقفين لانتخاب امين السر ونائبه .

٦ـ بعد استمال تقرير العضوية يتم استكمال تسمية مندوبي الاحزاب في لجان المحافظات والقطاعات ليصار الى تثبيت عضوية المؤتمر بصورة نهائية ، اذ ان بعض الاحزاب لم تسم حتى الان مندوبيها في لجان المحافظات والقطاعات .

٧ـ رفع مشروع تقرير « مجابهة التطبيع ... الاوضاع الراهنة وافاق العمل » الى اللجنة التنفيذية لمناقشته وتعميقه .

٨ـ التاكيد على حضور مندوبي الاحزاب اجتماعات السكرتاريا بسبب الغياب المتكرر لغالبية اعضاء مندوبي الاحزاب .

ومن الجدير بالذكر ان اللجنة التنفيذية قد انجزت التقارير الادارية والمالية والتقرير السياسي فيما بين مؤتمرين الذي سيقدم الى المؤتمر . وستدرس في اجتماعها القادم قريبا تقرير العضوية ، وتوصيات السكرتاريا تمهيدا لدعوة امناء سر اللجان المركزية الجغرافية والقطاعية لتحديد موعد المؤتمر ومكان انعقاده وسبل انجاحه .

وقائع الندوة التي نظمتها لجنة مقاومة التطبيع في نقابة المهندسين تحت عنوان :
خطر الاستيراد عبر ميناء حيفا على الامن الغذائي والاقتصاد الوطني الاردني

تتمة المادة المنشورة على - الصفحات ٥،٦،٧

هاني السعودي : هنالك ضرورة لاحياء طريق بيروت عمان
حمد الفرحان : المستقبل الافضل قادم لامحالة

لهذا التحول معنى واحد وهو انه قرار فردي غير مدروس يلبي استحقاقات معاهدة الصلح التي ارتبطت بها الاردن مع الدولة اليهودية ، والتي استندت الى حسابات خاطئة عند توقيعها ، وهذا القرار يعمق من الاساءة لعلاقة الاردن مع محيطه العربي ، ويزيد في عزلته عن المشاركة في المصير الواحد مع الامة التي ينتمي اليها شعب الاردن وارضه . ان حيفا تحت الاحتلال ليست ميناء يرجع على ميناء بيروت مثلا ، او طرطوس ، او اللاذقية .

ان هذه الخطوة مرسومة مسبقا وهي خطأ كبير لا مبرر للوقوع فيه هدفها ونتيجتها تعميق الحاق الاردن وشعبيه اقتصاديا ومعيشيا بالدولة اليهودية ، وهو مصير مظلم اذا لم يلف الشعب ومؤسساته الدستورية والسياسية والمدنية والاعلامية بكل فعالياتها لمنع السير باتجاه هذه الخطوة .

مداخلات

وعقب تقديم اوراق العمل قدم العديد من الحضور مداخلات اثرت موضوع الندوة نذكر ابرز ما جاء فيها :

ـ هاني السعودي اشار الى ضرورة التوجه لميناني بيروت وطرطوس وعلى ضرورة احياء طريق عمان بيروت بدلا من اللجوء الى ميناء حيفا .

توجان فيصل

: ان التطبيع من الاردن واسرائيل غير مسبوق مشيرة الى سلبية التجار الاردنيين بهذا الخصوص ومؤكدة على ضرورة القيام بحملة ضغط على التجار والصناعيين ليتوقفوا عن التطبيع والتعامل مع الاسرائيليين ، وعلى ضرورة الاعلان عن قائمة سوداء وممارسة اكبر ضغط اجتماعي للضغط على المطبعين .

د . هاني درويش الخليلي :

نقيب تجار المواد الكهربائية قال : ان اصحاب المصانع في المناطق المؤهلة اصبحوا عمالا لدى اليهود مشيرا الى ضرورة ان تاخذ غرفة تجارة عمان والتي تمثل ٣٥ الف تاجر دورها في مواجهة التطبيع وطالب لجنة مقاومة التطبيع ان تفعل دورها في الانتخابات القادمة للتجار وان تعمل على تحريك النقابات التجارية والصناعية (٣٢ نقابة) لمقاومة التطبيع .

المهندس مصطفى ابو عيشه :

رئيس فرع النقابة في العقبة قال : ان المشكلة ايضا في الاتجاه نحو الخصخصة التي تسهل عملية التحول عن ميناء العقبة خاصة وان الجهات الرسمية اعلنت عن تضمين منطقة الشاحنات شرط التخلص من ٣٠٪ من العمالة .

المهندس مازن زيال

طرح مجموعة تساؤلات قائلا : هل مطلوب منا ان نضع امننا الغذائي في يد دولة العدو ؟ وان نضع شرفنا وتاريخنا عند اسرائيل ؟ هل المطلوب تحويل هذا البلد الى سلطة حكم ذاتي ؟

هل فقدنا الهمة .. هل اصبحنا نخاف ، هل فقدنا القوة ؟ والى متى سنبقى هكذا

ـ حمد الفرحان :

رد على اسئلة المهندس زيال بالقول : لا جدال ان هذه الاسئلة صحيحة ، ولكنها متسرعة ، مطالبا بان لا تقود هذه الاسئلة الى الاحباط ومؤكدا ان المستقبل الافضل قادم .

ـ فرج الطميزي : اشار الى اخطار التحول الى ميناء حيفا من زاوية القطع النهائي للعلاقات الاردنية العربية ، وتحقيق طموح اسرائيل في نقل التطبيع من الدائرة الرسمية الى الدائرة الشعبية .

رياض القيسي :

رئيس نقابة تجار الكهربائيات اكد على ضرورة مخاطبة وزارة الصناعة والتجارة وادارة المقاييس لتحديد المنشأ حتى نستطيع التصرف في مواجهة المصنوعات الاسرائيلية .

واشار الى ضرورة حصر اسماء المصريين والموردين لاسرائيل من خلال غرفة التجارة بما يساعدنا على مجابهة التطبيع في هذا المجال .

ـ احمد القواسمي

من نقابة التخليص : اشار الى ان المجابهة والحرب مع اليهود مستمرة رغم المعاهدة وهي اكثر همجية مطالبا بضرورة الارتفاع الى مستوى التحديات والاخطار حتى لا يبلع الجميع في ضم اسرائيل

د . محمد نايل عبيدات :

قال اذا تحدثنا حول التحول عن ميناء العقبة الى ميناء حيفا ، نتحدث عن عرض المرض في حين ان المرض هو معاهدة وادي عربة مشيرا الى انه عندما يتكلم عن السياسة يصمت علم الاقتصاد .

المهندس حامد العابد :

دعا الى التوجه الى العقبة ودق ناقوس الخطر هناك ، مؤكدا على ضرورة تبني القائمة السوداء والضغط الاجتماعي على التجار والصناع المطبعين .

د. هاني الخليلي : انتخابات التجار تقاس بالتحرك بقضية الميناء
فرج طميزي : التحويل قطع لعلاقاتنا العربية

وقائع الندوة التي نظمتها لجنة مقاومة التطبيع في نقابة المهندسين تحت عنوان :
خطر الاستيراد عبر ميناء حيفا على الامن الغذائي والاقتصاد الوطني الاردني

حسني ابو غيدا : التجارة عبر حيفا خطر على أمن الدولة وكيانها

الاهالي ــ اقامت لجنة مقاومة التطبيع في نقابة المهندسين ندوة تحت عنوان « خطر الاستيراد عبر ميناء حيفا على الامن الغذائي والاقتصاد الوطني الاردني » وذلك يوم الاربعاء الماضي ٥/٨/١٩٩٨ ، اشتملت على عدد من اوراق العمل لكل من رئيس اللجنة المهندس علي حتر ، نقيب تجار المواد الغذائية ـ عبد الكريم دروزة ، ونقيب المهندسين الزراعيين ـ حسن جبر ، نقيب المهندسين حسني ابو غيدا وعقب تقديم اوراق العمل قدمت عدد من المداخلات التي ساهمت في اغناء موضوع الندوة .

وقد قدم الندوة المهندس موسى منطش ــ رئيس لجنة مقاومة التطبيع بنقابة المهندسين مشيرا الى ان الهدف من الندوة هو الخروج الى الجماهير وشرح لخطار التطبيع مشيرا الى ان هذه الندوة نفسها استقام في مدينة العقبة ذاتها بسبب تضرر سكانها .

نقيب المهندسين حسني ابو غيدا في كلمة الافتتاحية قال : ان الحديث الذي يدور حول مشكلة قد لا تبدو في الظاهر انها تخص النقابات ، ولكنها في الواقع تمس مشاعر واخلاق كل المخلصين لبلدهم وعروبتهم وعقيدتهم .

وبرايي ان الموضوع الذي نتحدث عنه هنا ، يتجاوز كثيرا كلمة التطبيع ، او مقاومة التطبيع ، فنحن نتحدث عن خطورة ربط الاردن وبعض مستورداته الاساسية ، عن طريق خارجي غير موثوق به ، ولا تحت اي ظرف من الظروف . وعن التحول من الاعتماد على الموارد الذاتية والطاقات البشرية المحلية ، وتفعيل الاقتصاد وتنشيط حركة المرافق الوطنية ، الى تقوية موارد وطاقات عدو لنا غاصب ، همه الوحيد والكبير هو اضعافنا واستنزاف طاقاتنا حتى يوصلنا الى الاستسلام الكامل .

نحن نتحدث عن المخزون الغذائي الاستراتيجي ، وعن الاقتصاد الوطني بشكل عام ، والركود الحاصل على هذا الاقتصاد والاف العائلات التي تعيش على حركة ميناء العقبة وقطاعات النقل البري والبحري ، والتخليص والخدمات والعمالة .

واضاف : نحن نتحدث عن منطق الحرص على الوطن ، وليس من منطق الحرص على تعبئة الجيوب وزيادة الثراء ، الذي سيتبعه انهيار في البنية الاساسية عندما تتغلغل المصلحة الخاصة الضيقة لتهيمن على مصالح البلاد والعباد .

معروف اسلوب اعدائنا في محاولة الاستقطاب والاغراء المادي الذي يخفي وراءه الخطر الاعظم ، فلا يجوز ان نبتلع الطعم الذي يقدموه لنا من اجل توفير بضع من الدولارات ، فالوطن والكرامة اسمى واكبر ، وواجبنا في دعم مؤسساتنا الوطنية يجب ان يبقى هدفنا الاول ، لان الاستيراد عبر ميناء حيفا وهو تحت الاحتلال ، يعني زيادة الحصار غير المعلن على الاردن ، وعلى بنيته واقتصاده ، ويعني مزيدا من الضغوطات على شعبه الصامد المكافح ، ويعني تقديم خدمة اضافية لليهود ومخططاتهم .

وختم كلمته بالتاكيد على ان المواطن الاردني يرفض مثل هذه الاجراءات ، املا ان يتم التنسيق مع كافة الجهات ذات العلاقة لتزويدنا بكافة المعلومات ، لناخذ دورنا واياهم من اجل مقاطعة اية بضائع او تجارة ترد عن طريق ميناء حيفا ، ودعم اية بضائع او تجارة مشابهة لها ترد عن طريق الموانيء العربية . بالمقابل فهذا اقل ما يمكن ان نقوم به كمواطنين شرفاء نحب بلدنا ، ونسعى لدعم اقتصاده ، واني على ثقة من بعد نظركم ، وحرصكم على العمل المشترك للتصدي لهذا الموضوع الخطير .

ورقة لجنة مقاومة التطبيع

وفي ورقة تحت عنوان « الاستيراد عن طريق ميناء حيفا بدلا من العقبة ما العمل ؟؟ »

قال المهندس علي حتر : عند التعامل مع اي قضية تتعلق بالتطبيع مع الكيان الصهيوني ، سواء كانت هذه القضية سياسية او ثقافية او اقتصادية ، لا بد اولا من التعامل مع موضوع التطبيع بشمولية كاملة ، وبمفهومة السياسي والحضاري ، قبل تقييم الارباح والخسائر .

لا بد من ان نتذكر وان نعي عدم شرعية الكيان الصهيوني اولا وقبل كل شيء بغض النظر عن نتائج الحسابات !

لا بد من الاقرار ان العلاقة بين اي دولة ، سواء كانت ضعيفة او قوية ، مصطنعة او اصيلة ، وفي حالتنا ينطبق هذا على الكيانات العربية المختلفة ، والكيان الصهيوني الذي اغتصب الكثير وما زال يخطط للتوسع عندما تسنح ان علينا ان ننظر الى اي موضوع يتعلق بالتطبيع ، سواء كان موضوع ميناء العقبة او غيره .. ونحن نؤكد الحقايق التالية :

ان الكيان الصهويني كيان غير شرعي ..

ـ يعيش بقوة الدعم الامريكي اساسا .. ولا يملك اي مقومات حقيقية للحياة بدونه ..

ــ وهو يحتل ارضنا .. في فلسطين ومصر وسوريا ولبنان والاردن ..

ـ وهو يساهم مساهمة هامة في تثبيت الحصار على العراق ..

ـ وهو يطمع في ان يضم شرق الاردن الى سيطرته واحتلاله

ــ وهو يواصل العمل لابقاء الدول العربية ضعيفة ..

ــ وهو يواصل تحدياته البيئية والحضارية في الارض المحتلة .. ويعتدي على المقدسات ويطرد السكان ..

ـ وهو يواصل العمل في امريكا والغرب على تحويل الشعوب الغربية الى شعوب عدوة لنا بالفطرة .. ويزود حتى الدين المسيحي الذي تعتنقه هذه الشعوب بحيث يحوله لخدمة الكيان المصطنع ..

وهو يتمسك بتعاليم التلمود .. ولا يتنازل عن اي كلمة منها ..

وكل هذا يشكل عناصر هامة ومستمرة وغير قابلة للمساومة في مسيرة العدو وخططه .

وهو عندما يدعو للسلام .. يعلن بصراحة .. انه لن يتنازل عن اي من قناعاته ومعتقداته واهدافه .. وان السلام بمفهومه لا يزيد عن ان يعطي العرب ما يريد هو مقابل ان يهادنهم ويهادنوه مرحليا .. حتى تحين مرحلة مناسبة لانقضاض اخر على جزء من هذا الوطن هذا هو الواقع وان كان بعض المهزومين .. يلبسونه اسماء والوانا والنعة مختلفة ،

هذا الكيان لم يتوقف عن كونه نقيضا لنا .. ولن يتوقف عن كونه كذلك في اي يوم من ايام التاريخ .. نحن ندعو لرفض التطبيع .. من اجل ذلك قبل الدخول في الجانب الاقتصادي انني اذكركم فقط بذلك على ميناء العقبة وغيره .. رغم انني ايضا ساوضح ربما على بعض ضعاف النفوس .. مخاطر التطبيع حتى لو تناسينا ما قلته سابقا الى حين .

● حسني ابو غيدا

الخطر الاهم :

تبلغ المواد الغذائية المستوردة حوالي ٣٦٪ من حجم الواردات عن طريق ميناء العقبة ، ومنها بشكل اساسي المواد الاستراتيجية : اي القمح والسكر والقهوة والشعير والاعلاف المختلفة ، وهي المواد التي يجب ان يبقى منها مخزون احتياطي في البلد لحالات الطوارىء مثل الحروب والكوارث الطبيعية ، ولا اعتقد ان هناك من يحتاج ان نثبت له ، وكما يعرف الجميع ، ان منطقتنا غير امنة منها .

والفقرة التالية مبنية على شروحات بعض المتخصصين ، الذين استشرناهم قبل الكتابة في هذا الموضوع :

ـ « ان كبار التجار ، بعد الغاء وزارة التموين ، تعهدوا للحكومة بتامين مخزون كاف من المواد الاستراتيجية مثل القمح والشعير والسكر والقهوة الخ ..

وكما يعرف فان هذه المواد تستورد عادة بكميات كبيرة وببواخر كاملة ..

لكن ميناء حيفا ، بحجمه الكبير وعلاقاته ، يمكن الشركات الكبيرة والاسرائيلية من تخزين كميات كبيرة من هذه المواد في حيفا .. بحيث يصبح بامكان التاجر الصغير في عمان مثلا ، وبدلا من ان يستورد باخرة كاملة من ٥٠٠٠٠ طن ، فانه سيستورد بامكانياته المحدودة ، كميات صغيرة .. مثل ١٠٠ طن ، (وحتى بمساعدة الممولين الاسرائيليين ...) »

والذي يستورد عن طريق حيفا ، لن يستحي من الاستدانة من شيلوك ..

وهنا تبدا الكارثة على محور الامن الغذائي :

عندما يستورد تاجر الجملة او التاجر الصغير ، مائة طن فانه لن يستطيع ان يملا مخازن وزارة التموين ، التي ستستهلك بالتدريج حتى نفقد المخزون الاحتياطي !

والتاجر الكبير الذي اعتاد ان يستورد عن طريق ميناء العقبة بواخر كاملة ، فانه لن يستطيع ان يقوم بهذا العمل بعد الان ، لان التاجر الاول سينافسه .. ويبيع بسعر ارخص منه .. فتكسد بضاعته .

ان فهم الامر في غاية البساطة فما هي النتيجة ..

النتيجة لن يكون لدينا احتياطي غذائي مخزون في الاردن ، والسبب ان ميناء حيفا .. ارخص ببضعة دولارات للطن ..

سيصبح مصيرنا بين ايدي (الاسرائيليين) لان مخزوننا عندهم نحن هنا لا نتكلم عن مقاومة التطبيع ..

اننا نتكلم عن الامن الغذائي .. ايها الناس ..

هل تقبل امريكا ان يكون مخزونها الغذائي الاحتياطي .. في فرنسا .. او حتى لدى صديقتها بريطانيا .. بل حتى لدى ربيبتها اسرائيل ؟!

قد يقول بعض المسؤولين كالعادة « ان منظمة التجارة العالمية لها شروط ، وهذا القول مردود ومرفوض في هذه الحالة بالذات ، فكل دولة قادرة ان تتمتع ببعض الخصوصيات لحماية كياناتها وحياتها ، والعوامل الاستراتيجية في اقتصادها وامنها ومن حقنا ان ينطبق هذا علينا نحن ايضا .

واذ اخضعنا ، فاننا سنجد انفسنا وقد يمتد الامر الى المواد الاخرى ، الى قطع الغيار مثلا ، لنصبح تحت رحمة تاجر تل ابيب ، اذا احتجنا قطعة لا يمكن صناعتها محليا ، لاحد المصانع .. وقد يمتد الى خامات المواد الدوائية ، والمواد المدرسية والالكترونية ، والكهربائية .. الخ ..

قانون منع الاحتكار

وخصوصا .. اننا على ابواب تطبيق قانون منع الاحتكار ، الذي لا يسمح للمواطن ابن هذا البلد الا ان يستورد عن طريق اي شركة او جهة منافسة .. اي عن طريق « حيفا » ..

نحن نعرف ان هناك من تحرك في اتجاه مقاومة هذا الاتجاه ، اي اتجاه حيفا ، مثل نقابة تجار المواد الغذائية ، ونقابة شركات التخليص ، ونقابة اصحاب البواخر وتجار المواد الكهربائية .. امام الاحساس بالمسؤولية والخطر .

لكننا نعرف ايضا .. انه لم يكن هناك رد رسمي من الدولة على المتحركين .. فالى متى؟؟

نتائج النقل عن طريق حيفا

ويدع سماعنا لك لهذه الاراء والمعلومات ، فاننا نلخص النتائج المباشرة للنقل والاستيراد عن طريق ميناء حيفا :

ـ الخطر على امننا الغذائي كما سنوضح لاحقا

ــ تعطيل ميناء العقبة واضعافه وضموره ، وبالتالي خسارته ، مما سيؤدي الى ارتفاع الكلفة فيه عندما يقل العمل فيه وبعد ذلك خصخصته لاقامة المشاريع السياحية .

ـ ميناء حيفا سيزدهر ويساهم في حل مشاكل الاحتلال الاقتصادية

ــ خسارة شركات التخليص الاردنية ، والتي يزيد عددها عن ٢٨٠ شركة ، توظف قطاعا كبيرا من ابناء هذا الوطن .

ـ خسارة الناقل البري الاردني ، ونحن ندرك حجم الاستثمار الوطني في هذا المجال الحيوي الذي نشأ بسبب خصوصية ميناء العقبة ، وبعده عن نقطا الاستهلاك اي عمان والشمال .

ـ البطالة التي تنتج عن كل ذلك

ــ تعطيل السفن الاردنية لصالح السفن الاجنبية (والاسرائيلية) .

ــ كما ان السفن التي تصل الى العقبة وتفرغ حمولتها فيها ، تكون جاهزة لتحمل من الميناء ، الفوسفات او الاسمدة او المواد التي نصدرها بكلفة اقل .

ـ تشديد الحصار على العراق الذي شكل ميناء العقبة رئته الوحيدة التي يتنفس منها ، واذا خصخصت العقبة كما يتبين من العناوين المطروحة ، فلا العراق يقبل ولا حيفا توافق على ان يتنفس العراق منها !

ــ خسارة مدينة العقبة ومرافقها التي انشئت لان هناك ميناء وحيد في الاردن مثل الفنادق والتجارة وصيانة الشاحنات الخ وتبلغ خسائر قطاعات الخدمات المختلفة (عدا عن خسائر الميناء نفسه) نتيجة نقل العمليات من العقبة الى حيفا ، اربعين مليونا من الدنانير في السنة حتى الان .

ــ تسليم قيادة الاستيراد الى الوكيل اليهودي وتحول التاجر الاردني الى مجرد موزع ، وهذا واضح في ما يلي :

١ــ اغراء ذوي النفوس الضعيفة ، بامكانية الحصول على التمويل من الوكيل اليهودي الذي يصبح هو المستورد الرئيسي ، وذلك لان ميناء حيفا فيه نقاط نهائية Terminals للشركات الكبيرة ، مما يمكن التاجر الصهيوني من الحصول على تسهيلات اكبر من بلد المنشأ ، فيرحب بزيادة الكميات المطلوبة للسوق الاردنية الى مستورداته . وهو هنا مستعد لتمويل عمليات التجار الاردنيين الصغار كما يشاؤون ، وخصوصا اذا ارادوا استيراد المواد الغذائية الاستراتيجية تمهيدا للسيطرة عليهم لاحقا .

٢ـ والحقيقة ان الذي يستورد من حيفا ، لن يستحي من الاستدانة من شيلوك ، حتى يسقط بين مخالبه في نهاية الامر ، او تحت نصلة سكينة التي لا ترحم غير اليهودي وخصوصا انه سيغريه بشراء كميات صغيرة دون مخاطرة وحتى بدون دفع مباشر .

٣ـ وهناك احدى الشركات التي تستورد من جنوب افريقيا ، الحديد غير القابل للصدا ، عن طريق الكيان الصهيوني ، كيف نفسر موقف هذه الشركة وعلى ماذا يدل اذا اخذنا في الاعتبار ما يلي :

١) ميناء العقبة اقرب من حيفا لبلد المصدر وهو جنوب افريقيا .

٢) المرور الى حيفا يتم خلال قناة السويس ؟ وهذا يلغي فرق الثمن بين العقبة وحيفا .

رغم ذلك ، تستورد هذه الشركة عن طريق ميناء حيفا ؛ الامر الواضح هنا يؤكد ان الاستيراد في حالة هذه الشركة يتم من خلال الوكيل اليهودي !

وفي غلطة لاحد مهندسي هذه الشركة .. لاحد الزبائن ، قال انه يحتاج اسبوعا للاستيراد من المصدر ..

وهذه الغلطة تبين ان المصدر هو مخازن الوكيل الصهيوني اذ لا

وقائع الندوة التي نظمتها لجنة مقاومة التطبيع في نقابة المهندسين تحت عنوان :
خطر الاستيراد عبر ميناء حيفا على الامن الغذائي والاقتصاد الوطني الاردني

دروزة : التحول الى حيفا يضرب الهدف الاستراتيجي من انشاء ميناء العقبة

يمكن الاستيراد من جنوب افريقيا خلال اسبوع واحد فقط .

ان هذا سيحول مخازننا ومستودعات قطع غيارنا والمواد المختلفة التي نحتاجها لتصبح في مستودعات التاجر اليهودي ، الذي سيتحكم بنا كيف يشاء !

ان هذه الاخطار والنتائج للاستيراد عن طريق حيفا بدلا من العقبة تكفي كل وطني عربي مخلص ليتوقف عن هذا الاستيراد . وفي المعلومات الاخيرة التي وصلت اول امس ما يفيد ان مصر قد قدمت حسما بقيمة ٣٠٪ للبضائع القادمة الى الاردن .. فطلبت اسرائيل الحسم نفسه للبضائع الذاهبة الى ايلات .

دور الحكومة

لا بد ايضا ، ان نفهم او نحلل لكي نفهم دور الحكومات المتعاقبة .

فهناك مجموعة من العناصر ، لها دلالات واضحة :

١- عدم وجود اي رد فعل حتى الان ، رغم الشكاوي والضجة حول الموضوع .

٢- طرح الحكومة في الاشهر الماضية ، لموضوع انشاء منطقة حرة في الاغوار الشمالية ، البعيدة الا عن حدود حيفا .. مساهمة للنقل الى حيفا .

ان الدعوة لانشاء منطقة حرة في الاغوار ، تبين تماما ان بديل حيفا عن العقبة .. جاء ويجيء ضمن خطة تشارك بها الحكومة ..

ما هي الفائدة التي يمكن ان تنتج عن منطقة حرة على حدود الكيان الصهيوني فقط ، وبعيدة عن اي حدود اخرى .. كما ان المناطق الحرة السورية ليست بسعة ورحابة المناطق الواقعة بين الحدود السورية والعراقية والتي يمكن ان يفسر انشاء اي منطقة حرة فيها بطريقة مختلفة .

ان اي منطقة حرة في الاغوار الشمالية تعني وباختصار تشجيع الاستيراد من الكيان الصهيوني ، وعن طريق ميناء حيفا .. وهذا حاصل بمعرفة الحكومة ودعوتها .

٣- طرح مشاريع سياحية مشتركة في منطقة العقبة ، مكنت من عدد كبير من الفنادق بالاضافة الى مشروع سياحي تصل كلفته الى ١٠٠ مليون دولار مشترك مع اليهود والامريكيين . كما نشر في الصحف قبل ايام ، ان [illegible] مشاريع من هذا النوع تتناقض مع المساحات المتوفرة في ميناء العقبة والنشاطات المبنية فيه على اساس انه ميناء فكيف اذن سيتم ؟!!

٤- مشروع المطار المشترك في العقبة لاستقبال السواح .

٥- انشاء مركز حدود ضخم على جسر الشيخ حسين في الشمال .

٦- استمرار الصمت والتعتيم على عمليات التفتيش التي يقوم بها الامريكيون على ما يدخل الميناء .

٧- اصدار القوانين التي من شانها ان ترغم الدخل على التطبيع بالقوة مثل قانون منع الاحتكار للمعترضين على مجلس النواب .

٨- اصدار قانون المطبوعات الجديد الذي من شانه التعتيم قانونيا على المطبعين واخفاء المعلومات عن الشعب الذي يرفض كل اشكال التطبيع

وبالنظر الى كل نقطة من النقاط السابقة بترو ، نجد فكرة تحويل العقبة الى منطقة خدمات .. كامنة بين السطور ، مما يعني قبول انتقال نقل الميناء الى حيفا .. بل العمل على ذلك !

فاذا كانت حكوماتنا .. تقبل ذلك .. وتخطط له .. فما العمل ؟

- يجب علينا ان نتكاتف ونتضامن

- يجب العمل على عدم قيام المشاريع التي تسهل سقوط ميناء العقبة .. مثل المدن الحرة والمشاريع السياحية المشبوهة ...

- يجب على النقابات المهنية والعمالية ان تتحرك بوعي ودقة لتسقط هذه الخطط مثلما اسقطت معرض الصناعات الصهيونية في عمان

- يجب ان يواصل اصحاب الاموال المؤثرون في القطاعات المختلفة التي تتاثر وتؤثر بالعقبة ، ضغطهم الفعال على الحكومة ، وبشكل مستمر ، للحيلولة دون تنفيذ الخطط ..

- يجب الضغط بحيث تسن القوانين التي تمنع صغار التجار من الاعتماد على الوكلاء الصهاينة في تجارتهم .. ومنعهم من ان يكونوا مجرد الزام عتالين ..

- يجب العمل على عدم صدور القوانين التي تحتم على المطبعين وتساعدهم على التحايل على المواطنين .

نقيب تجار المواد الغذائية عبد الكريم دروزة

استعرض في ورقته الاهمية الاستراتيجية لميناء العقبة ودور معاهدة وادي عربة في التاثير سلبا على ميناء العقبة لصالح ميناء حيفا والاخطار المترتبة على استخدام ميناء حيفا بديلا لميناء العقبة على النحو التالي :

الاهمية الاستراتيجية لميناء العقبة

على الرغم من عدم وقوع ميناء العقبة على مسارات النقل البحري الدولية ووجوده على راس خليج العقبة حيث تضطر السفن المتجهة اليه للانحراف عن المسار الدولي للوصول خصيصا الى ميناء العقبة بالرغم من ذلك ، فقد جاء قرار انشاء ميناء العقبة عام ١٩٥٢ تلبية لاهداف استراتيجية للوطن ومنذ ذلك الحين ، اعطت الدولة ميناء العقبة عناية خاصة واهتماما ودعما مستمرا . انعكس كل ذلك بحجم المخصصات المالية والاستثمارات الهائلة في توسيع الميناء وتجهيزه بالمعدات اللازمة والمتطورة ولعل من المناسب ان نشير ان عدد البواخر التي امت


● توجان فيصل

الميناء ارتفع سنة ١٩٩٦ الى ١٥٠٠ باخرة ولا يشمل ذلك رحلات الركاب . افرغت هذه البواخر حوالي ٩٥٠٠ حاوية و ٤ مليون و ١٠٦ الاف طن من المستوردات المحلية بالاضافة الى حوالي نصف مليون طن من بضائع الترانزيت . كما بلغت الصادرات عبر الميناء الى حوالي ٤ر٧ مليون طن اي ان اجمالي البضائع الواردة والصادرة في سنة ٩٦ المذكورة بلغ حوالي ١٢ مليون طن وذلك بالرغم من الانخفاض الملحوظ في مستوردات الترانزيت تخصيصا للقطر العراقي ، اذ انخفضت هذه الصادرات (اي تجارة الترانزيت) بما يزيد عن مليون طن سنة ١٩٨٩ الى ما يقل عن ٥٠ الف طن سنة ٩٦ نتيجة لظروف الحصار الجائر .

اما سنة ٩٧ ، فالمعلومات المتوفرة بان كمية البضائع الواردة بلغت ٤ مليون و ٨٠٠ الف طن ، كان معظمها من الغذائية الاستراتيجية (حبوب ، سكر ، رز ، زيوت) ، اذ تستورد الاردن حوالي ١ر٧ مليون من الحبوب والاعلاف و ١٨٠ الف طن من السكر و ١٠٠ الف طن من الارز . كل ذلك تتبعه خدمات مساندة ، اذ استطاع الميناء توفير عدد كبير من فرص العمل سواء ضمن مؤسسة الموانيء بحدوده ٥ الاف فرصة عمل او قطاعات الخدمات الملاحية مثل الوكالات البحرية والصيانة والمعاينة وتموين السفن . اذ توفر هذه الخدمات حوالي ٢٠٠٠ فرصة عمل بالاضافة الى نشاط النقل البري الذي يعتمد بشكل رئيسي على ميناء العقبة ، اذ تقدر عدد الشاحنات العاملة بحدود ٨٠٠٠ شاحنة تعود ملكية قسم كبير منها لافراد يعتاشون واسرهم عليها .

بالاضافة الى عشرات الملايين من الدنانير المستثمرة في البنية التحتية في الارصفة واماكن التخزين وصوامع الغلال ، من كل ذلك ، يمكن القول بحق ان ميناء العقبة هو رئة الاردن الرئيسية وعماد اقتصاده الوطني وامنه الغذائي .

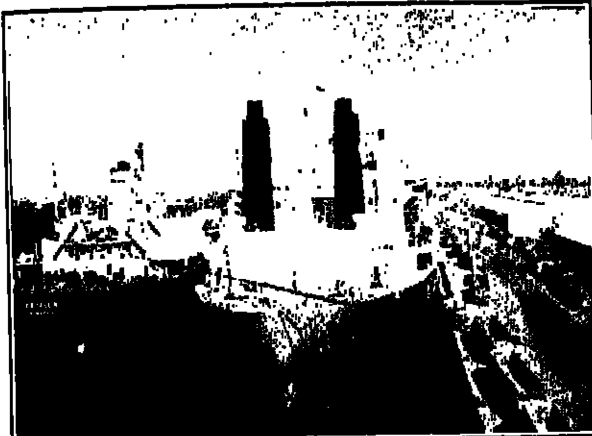
لماذا التعامل مع ميناء حيفا ؟!

نظرا لارتباط ازدهار نشاط الميناء الى حد كبير في الاحداث السياسية في المنطقة فان التطورات السياسية الاخذة مجراها منذ عام ١٩٩٤ على المستوى الاردني الاسرائيلي تفرض تحديات واقعية على نشاط النقل البحري في العقبة خاصة التعامل عبر ميناء حيفا الواقع على الساحل الشرقي للبحر المتوسط وهو ذو ميزة جغرافية نظرا لعدم حاجة السفن القادمة من امريكا واوروبا وروسيا وشمال افريقيا للمرور بقناة السويس ودفع رسومها بالاضافة الى اختصار في فترة الرحلة البحرية وحجم البواخر الكبيرة . وقد اصبح الاستيراد عن طريق هذا الميناء امرا متاحا للاسباب المذكورة بالاضافة الى ما نصت عليه اتفاقية التعاون التجاري فيما بين الاردن واسرائيل . اذ نصت في مقدمتها على ازالة حواجز التمييز التي تعتبر معيقة لتحقيق علاقات اقتصادية طبيعية وانهاء المقاطعات الاقتصادية الموجهة ضد الطرف الاخر . كما ورد فيها « ان العلاقات ينبغي لها ان تسير بمباديء الانسياب الحر للسلع والخدمات الذي لا يعترض شيء سبيله » ، وانا هنا اقتبس النص الحرفي لما جاء في الاتفاقية المذكورة .

وكما ان اتفاقية النقل المعقودة بين الاردن واسرائيل اوردت في مقدمتها الاقرار بان عناصر القرب الجغرافي والحدود المشتركة والمصالح التجارية والاقتصادية المتبادلة بينهما انما تشكل اساسا متينا في تعاون متين في مجال النقل . والتزام الطرفين بالسماح بدخول وسائط نقل الطرف الاخر في اراضيه والحركة في داخل هذه الاراضي بحرية وفقا للقواعد العامة التي تسري على مواطني ووسائط النقل بالدول الاخرى . كما ورد في مقدمتها ان الاطراف الموقعة على الاتفاقية ترغب في تسهيل نقل البضائع من خلال الطرق البرية ، ويسمح بنقل البضائع برا بالشاحنات بين البلدين على اساس نظام النقل التبادلي والنقل احيانا والنقل المباشر احيانا اخرى . بعد ذلك يرد التساؤل وعلى ضوء ما ذكرنا : هل يشكل الاستيراد عن طريق ميناء حيفا خطرا محتملا على نشاط ميناء العقبة ؟ وبالتالي مجمل الاقتصاد الوطني ؟ اذ اتفقنا على ان العقبة هي رئة هذا الاقتصاد ؟ جوابنا نعم ، وللاسباب التالية :

اولا : دون الدخول في تفاصيل الارقام وهي موجودة لدينا ، فان مثل هذه الفروقات تبلغ ١٠ - ١٢ دولار في اجور الشحن البحري ولكن الفارق بالمحصلة النهائية يقل لصالح ميناء حيفا بالرغم من كفاءة ميناء العقبة من حيث تواجد الشاحنات وانخفاض اجور المناولة

ثانيا : ان وصول البضاعة عن طريق ميناء حيفا لا يستلزم قيام المستورد الاردني بشراء كميات كبيرة ، اذ تصبح الاسعار للسلع الاستراتيجية واصلة عمان ولكميات بسيطة جدا تنافس الاصناف الاساسية الرئيسية الواردة بكميات كبيرة عن طريق ميناء العقبة ودون الحاجة الى استثمارات مالية في تمويل هذه السلع ، بالاضافة الى ان المسافة ما بين حيفا وعمان هي ١٧٥ كيلومترا مقابل ٣٢٥ كيلومترا من العقبة الى عمان .



ثالثا : بعيدا عن الفرضيات ، فقد لاحظنا بدء ورود مواد تموينية استراتيجية عن طريق ميناء حيفا كالقمح والشعير والذرة والسكر والارز والقهوة ، اذ اصبحت تصلنا فعلا من قبل المستوردين الاسرائيليين عبر هذا الميناء الى تجار الجملة في المملكة . وقد بلغت هذه الكميات في الشهور الاخيرة حوالي ٨ الاف و ٦٠٠ طن ، وانا اتحدث هنا عن مواد غذائية فقط والرقم وان بدا بسيطا الا ان الاسباب كلها متوفرة لازدياد هذه الواردات وتعاظمها ، اذ ان الموقع الجغرافي واقتصاديات النقل واتفاقيات التجارة وتسهيل التبادل التجاري كلها تساعد على هذا التوجه .

اخطار التعامل مع ميناء حيفا

ان العوامل اعلاه برأينا سوف تؤدي ، ان لم يتم تداركها ، الى نتائج يمكن ايجازها كما يلي :

١- تراجع كبير في حجم المناولة ونشاط الميناء والذي تستفيد منه الاف الاسر من عمال واصحاب شاحنات وقطاعات اخرى ذات صلة ، وقد بينا سابقا مدى اهمية هذا الميناء ونشاطه المتميز على الاقتصاد الوطني .

٢- عدم ضمان المخزون الاستراتيجي من المواد الرئيسية ، اذ سيعتمد مخزون المملكة على الكميات الداخلة بواسطة صغار التجار عن طريق ميناء حيفا .

٣- صعوبة توفر النقل البحري لصادراتنا الوطنية ، اذ ان ٩٠٪ من البواخر ذات الحمولات الكبيرة تقوم بعد تفريغ حمولتها بالعقبة بنقل صادراتنا هذه .

ان مواجهة هذه التحديات تتطلب العودة لاستذكار الهدف الاستراتيجي لانشاء ميناء وطني في العقبة لخدمة التجارة الوطنية استيرادا وتصديرا ، وقد تنبه القطاع التجاري مبكرا الى خطورة ما قد ينجم عن تحول التجارة ولو جزئيا الى ميناء حيفا . فقمنا بالكتابة الى الجهات المسؤولة واجرينا لقاءات عدة مع المسؤولين ، كما وقد انتهزنا فرصة قيام اللجنة المالية في مجلس النواب عند دراسة احوال الاقتصاد الوطني ، فشرحنا لهم هذه المخاطر ونشرنا ذلك مرارا في الصحف المحلية . كما وان بعض الاخوة الصحفيين قد ناقشوا هذا الموضوع وابرزوه في الصحف وسوف نظل نسعى في كل لقاء ومناسبة الى ابراز المخاطر الحقيقية للاستيراد عن طريق ميناء حيفا والمطالبة بحظره . املين من ندوتكم الكريمة دعم هذا الموقف .

نقيب المهندسين - حسني ابو غيدا

اشار في كلمته ان التعامل مع ميناء حيفا يشكل واحدة من الاستحقاقات السلبية لمعاهدة وادي عربة لان الاستيراد عن طريق الموانيء المغتصبة انما هو مزيد من المكافأة للمغتصب وتقوية لاقتصاده المدني والحربي على السواء وقتل واضعاف لمينائنا الوحيد الى اضافة الى التاثير غير المباشر على موانيء الاقطار الشقيقة وخاصة تلك الواقعة على الساحل الشرقي للبحر المتوسط كبيروت وطرابلس واللاذقية وطرطوس وغيرها .

التبعية للاقتصاد الصهيوني

واضاف : ان الاستيراد او التصدير عن طريق الموانيء المحتلة من شانه ان يؤسس لنوع من تبعية قطاعاتنا التجارية والصناعية للصهاينة وان يضع مزيدا من اوراقنا بايديهم ، وان بدا الامر في البداية على انه تحقيق لبعض المكاسب او تخفيض للكلف او توفير للوقت .

ان العقلية الصهيونية قد اعتادت وتطبعت على الاخذ دون العطاء ، ولا تضع اي اعتبار حتى لاتفاقيات السلام ، وقد راينا منطق العربدة والتطاول يسود في ادنى حدود التعاملات بينهم وبين من ارتضى لنفسه ان يتعامل معهم فالعقد الصهيونية النفسية وتصرفات الطفل الامريكي المدلل ، وعقدة المحرقة وشعب الله المختار والتهم الجاهزة بالعداء للسامية سرعان ما تظهر عند اول نزاع تجاري بسيط وهل هناك من هو اصدق من خالقهم وخالقنا الذي وصفهم بانهم « لا يأتون الناس نقيرا » ؟

مبررات تطبيعية

وقائع الندوة التي نظمتها لجنة مقاومة التطبيع في نقابة المهندسين تحت عنوان :
خطر الاستيراد عبر ميناء حيفا على الامن الغذائي والاقتصاد الوطني الاردني

حسن جبر : الاستيراد والتصدير عن طريق حيفا يكرس التبعية الاقتصادية لدولة العدوالصهيوني

ربما يقول قائل ان هناك ضرورة ملحة لان تفتح لنا موانيء الساحل الشرقي للمتوسط كي نزيد من قدرتنا التصديرية وان نخفض من تكاليفنا مما يعزز قدرتنا على المنافسة ، وهذا القول منطقي وسليم بل هو مطلب عام ولكن ليس عن طريق الموانيء الصهيونية المغتصبة ارضنا ومياهنا بل عن طريق الموانيء الشقيقة التي هي اولى بنا ونحن اولى بها ومن هنا تبرز اهمية ازالة العوائق التي لا نرى اي مبرر لها والتي توضع في وجه مستورداتنا وصادراتنا وحركة بضائعنا عبر هذه الموانيء ، ونناشد متخذي القرار في الاقطار الشقيقة التي تقع موانئها على شرق البحر المتوسط ان لا تكون قراراتهم واجراءاتهم عونا للصهاينة علينا ، بل ان تكون كما عهدناها عونا لنا على الصهاينة ذلك ان قطاعات التجارة والصناعة والنقل في الاردن انما هي قطاعات رافضة للتطبيع والتعامل مع العدوالصهيوني ، وسرعان ما تستجيب لاي مبادرة خيرة تجاه هذه الموانيء وتنتظر بفارغ الصبر قرارات الاشقاء مما يعزز التكامل العربي ، ويمسخ حجم التبادل مع الصهاينة لتظهر اتفاقيات السلام على حقيقتها ، مهجورة ، سقيمة ، منبوذة ، متهالكة .

نقيب المهندسين الزراعيين حسن جبر

وقدم نقيب المهندسين ورقة مطولة حول اخطار تحول الاستيراد الاردني الى ميناء حيفا متوقفا عند الاضرار التي يتركها ذلك على الاقتصاد الوطني وعلى قطاع التجارة والعمل والمعيشة / الخطر على ميناء العقبة ومصير الصادرات الاردنية من خلاله / الخطر على امن الدولة / الخطر على كيان الدولة اضافة للبعد السياسي لهذا الموضوع الخطير وفيما يلي تفاصيل الورقة :

اولا : الاضرار على الاقتصاد الاردني وعلى قطاع التجارة والعمل والمعيشة

ان التحول لاعتماد ميناء حيفا (المحتل) منفذا لعبور التجارة الاردنية ، يضع تجارة الواردات والصادرات الاردنية ، ويضع وسائط النقل ، ومؤسسات التخليص واجهزتها تحت رحمة السلطة اليهودية كليا ، ابتداءا من حدود الاردن باتجاه حيفا ذهابا وحتى العودة ، وينتج عن ذلك الاضرار والخسائر والاخطار التي تبينها الفقرات التالية :

(١) تصبح البضائع الاردنية المستوردة والصادرة ، وكذلك وسائط النقل ومؤسسات التخليص الاردنية خاضعة لرقابة ولاجراءات السلطة اليهودية من الحدود الى الحدود ذهابا وايابا ، وتخضع لاجراءات المرور المعقدة التي تفرضها السلطة اليهودية تحت ذرائع تختلقها كما تريد ، وبذلك تفقد الدولة الاردنية حق السيطرة (المتفرع بديهيا من حق السيادة) على تجارة الاستيراد والتصدير لوطنها ، وهي عملية اساسية لوجود الدولة ولمعيشة ابنائها ، تفقد الاردن هذا الحق وتسلمه طوعا وتبرعا لسلطة دولة اجنبية (ومعادية) .

(٢) تتحمل البضاعة الاردنية رسوم ميناء وتكاليف المداولة في ميناء حيفا كاملة ، وترتفع تكاليف النقل بقدر تعرض وسائط النقل لاجراءات التفتيش والتاخير والاقامة ، وكلما تقدم اعتماد حركة التجارة على طريق حيفا بحريا وبريا الى الحد الذي يصبح من الصعب الرجوع عنه ، تمارس السلطة اليهودية تدريجيا رفع هذه التكاليف وتشديد اكثر للرقابة والاعاقة بحيث تصبح هذه التكاليف ضريبة على التاجر الاردني يحولها بالضرورة على المستهلك الاردني برفع اسعار السلع ، وتصبح تكاليف مداولة الصادرات الاردنية عالية الى الحد الذي تقرره الدولة اليهودية وتصبح تلك الصادرات غير قادرة على المنافسة خاصة اذا كانت تنافس صادرات يهودية مماثلة متجهة الى نفس الاسواق .

(٣) هذه النتيجة التي سوف يفرضها الامر الواقع هي الغاء لحق الدولة الاردنية في ممارسة الرقابة للحد من ارتفاع تكاليف المعيشة الاساسية للمواطنين وهذه مرتبطة باسعار السلع المستوردة ، وهي كذلك الغاء لحق الاردن في القدرة على مراقبة تكاليف الصادرات لابقائها قادرة على المزاحمة في الاسواق الخارجية وذلك بسبب ما تفرضه الدولة اليهودية من اضافات على تكاليف نقل الصادرات ومرورها خاصة اذا كان ذلك يخدم التجارة اليهودية التي تصدر منتوجاتها الى نفس الاسواق .

(٤) كمية البضائع المستوردة للاردن اذا استقر الاستيراد عن طريق حيفا سوف تشمل بصورة مؤكدة البضائع من اوروبا (شمالها وجنوبها) ، ومن امريكا (شمالها وجنوبها) ومن غرب افريقيا ، وكذلك من البلدان العربية في شمال افريقيا وذلك امر محتوم بسبب اتجاهات الطرق البحرية ، وهذه المناطق مصادر لبضائع تخدمها خطوط بحرية دائمة تفضل الانتهاء بموانيء البحر المتوسط لتجنب رسوم المرور بقناة السويس ، ويمكن تقدير كمية


● حسن جبر

البضائع الاردنية من هذه المصادر واليها في السنة باربعة ملايين طن بضاعة . سوف لا تنقص كلفة رسومها ومداولتها عن (٦٠) مليون دينار في السنة لمصلحة السلطة اليهودية .

ولا يوجد ادنى شك بان الدولة اليهودية حالما يستقر التحول التام الى استعمال حيفا بدلا من العقبة ، سوف تبادر الى فرض رسوم اضافية على مداولة البضائع الاردنية في ميناء حيفا بقدر ما توفره الخطوط البحرية من اجور النقل البحري عند تنزيل البضائع الاردنية في حيفا ، بدلا من دفع رسوما للسويس على تلك البضائع اذا توجهت البواخر الى العقبة . وهذا سيعطي الدولة اليهودية دخلا ماليا حرا مضمونا مصدره البضائع الاردنية تخسره قناة السويس لتكسبه الخزينة اليهودية بالاضافة الى المبلغ المحسوب اعلاه .

هذه التكاليف تخسرها خزينة الحكومة الاردنية من دخل ميناء العقبة ، وتخسرها التجارة ومؤسسات التخليص الاردنية ، وتخسرها العمالة الاردنية لصالح الخزينة والاقتصاد والمؤسسات والعمالة اليهودية .

ثانيا : الخطر على ميناء العقبة وعلى مصير الصادرات الاردنية من ميناء العقبة

(١) التحول عن العقبة الى حيفا يوجه ضربة شديدة لميناء العقبة والاهم من ذلك يوجه ضربة اشد الى مصير الصادرات الاردنية من الفوسفات والبوتاس وهما العمود الفقري للصادرات وليس لهما منفذ تصديري غير ميناء العقبة .

القسم الاعظم من هذه الصادرات (٨٥٪ او اكثر) مصيره الهند والشرق الاقصى (٥ر٦ مليون طن) وتعتمد حركة هذه الصادرات على توفر بواخر فارغة في ميناء العقبة او في البحر الاحمر متجهة نحو الشرق الاقصى تقبل حمولات الاسمدة لتسد كلفة رحلة العودة لتلك البواخر من البحر الاحمر الى هدفها في الشرق الاقصى ، ولذلك تقبل اجور شحن للاسمدة الاردنية هابطة ومعقولة تساعد على بقاء اسعار الفوسفات والبوتاس قادرة على المزاحمة في اسواق المصير ، والمزاحمة الدولية باسعار هذا الصنف من الصادرات اشد من حدة من المزاحمة في اسواق البترول ، وقد تخسر الاسمدة اسواقها بفارق دولار واحد للطن نتيجة ارتفاع سعر بواخر النقل بدولار واحد احيانا .

وعدد كبير من توفر فرص البواخر لتحميل الاسمدة من العقبة شرقا (وغربا احيانا) يتوفر من بواخر تتواجد في العقبة بعد تفريغ حمولاتها الواردة الى الاردن من القمح ، والشعير ، والاعلاف ، والارز والسكر ، تفرغ حمولاتها في العقبة (او في بعض الموانيء البحر الاحمر) ، ثم تتوجه شرقا الى الهند او الشرق الاقصى لارتباطها بحمولات من تلك الموانيء باتجاه الغرب ، ويناسبها ان تعرض نفسها لتحميل الاسمدة من العقبة باسعار معقولة تكاد تكون متفق عليها وغير متقلبة .

واذا حرمت العقبة من وصول مثل هذه البواخر بسبب تحول استيراد القمح ، والشعير ، والاعلاف ، والارز ، والسكر ، والكبريت ، لتصبح عن طريق حيفا ، فسوف تحرم الفوسفات والبوتاس من وجود البواخر الفارغة لربطها باسعار معقولة لتحميل صادراتها للشرق الاقصى ، والارجح في هذه الحالة ان ترتفع اجور شحن الطن الى الهند او بلدان اخرى في الشرق الاقصى ، واي ارتفاع من هذا النوع قد يحرم صادرات الاسمدة من القدرة على المزاحمة في تلك الاسواق ، وتبقى الاسمدة ركاما من التراب في العقبة او تشحن باجور شحن اعلى على حساب خسارة في سعر الطن باقل من الكلفة ، وتتحول ميزانياتها الى خسائر والى نداءات لسد العجز .

الحقيقة المرة هي ان هذا الاحتمال الخطر هو احد النتائج المرجحة للامر الواقع المنتظر ، اذا اختارت الحكومة الاردنية ان تخاطر بتقزيم دور ميناء العقبة ومشاريع الاسمدة والتجارة والنقل والخدمات ، [illegible] في التحول من الميناء الوحيد الذي يخص الاردن ، وقد بناه الاردن ، وقد خدم وجود الاردن منذ يوم انشائه في اول الخمسينات . اذا خاطرت الحكومة بالتحول من هذا الميناء الوحيد الى هواية التعامل مع ميناء حيفا المحتل ، المتضمن مصير الميناء والاسمدة والتجارة والتخليص في احضان عدو حقود اهم هدف لوجوده القضاء على وجود اي كيان يقف في وجه مطامعه وسيطرته ابتداءا من الاردن .

هذا الاحتمال الخطر يجب ان يوضع له حد قبل ان يبدأ .

ثالثا : الخطر على امن الدولة :

تصبح المستوردات والصادرات الاردنية الرئيسية منها والفرعية صفحة مفتوحة لاطلاع السلطات اليهودية ، التجارية منها ، والعسكرية ، والسياسية ، والمباحثية . وتصبح هذه المعلومات مفتوحة ، اصنافا ، واسعارا ، وارقاما ، ومصادر ، واذا وجد اي بند من تلك المعلومات له قيمة تهم الدولة اليهودية او تهم اي ذراع متعاون معها في اي دولة اجنبية فانها عندئذ تستعمل تلك المعلومات او تسربها الى اي جهة متعاونة معها في دول مصدر البضائع الاردنية الواردة او في دول مصير البضائع الاردنية المصدرة ، سواء كان ذلك لاسباب تجارية محضة مثل تشجيع مصادر يهودية على مزاحمة مصادر المستوردات للاردن ، او المزاحمة في الصادرات ، وقد يكون الاهم الرقابة المباحثية والعسكرية التي تمارسها السلطات اليهودية بدراسة كمية ونوعية المستوردات والصادرات لتحليل طبيعة الاستهلاك والمجتمع والدولة ، ونقاط الضعف التي تستنتج من الارقام بحيث تستغل هذه المعلومات ويستعملها العدو لممارسة التحكم الخطير الحاسم في المواقف الحرجة للتاثير على هذا الكيان والمجتمع ، والتدخل الخطير بسير الاحداث فيه وتوجيهها والتاثير بمسارها .

وهذا تبرع طوعي تقدمه الحكومة الاردنية للسلطة اليهودية عند تحويل تجارة الاردن من العقبة الى حيفا لتسهل على السلطة اليهودية مهمة الاطلاع الكامل على معلومات تحرص دول العالم الاخرى على خلق اجهزة ، وصرف نفقات ، وبذل جهود شاقة للحصول على مثيل لها .

رابعا : الخطر على كيان الدولة

العقبة هي الميناء الوحيد للكيان الاردني وهي منفذه الوحيد للوصول الى البحر ، واذا اهملت العقبة لتصبح ساحلا خامل النشاط او مهجورا ، واذا تلا ذلك تحويل العقبة الى منطقة دولية حرة كما تعلن الحكومة الاردنية ، وبذلك تخرج العقبة ارضا وساحلا ونشاطا من اطار السيادة الاردنية المباشرة ، وتصبح لمالكيها ومستقليها من كل ملة مفتوحة الى جميع غزاة الارض ، وتخرج من اطار الرقابة والقضاء والقانون الاردني ، ويصبح وجود الاردنيين فيها بصفة الغرباء مثلهم مثل كل الوافدين اليها ، اذا تم ذلك فان دولة الاردن ، ارضا وسكانا تحرم من وجود منفذ بحري مستقل تابع لسيادتها يضمن لها حرية الاتصال بالعالم من خلال المياه الدولية المباحة لكل ابناء الارض ، وبذلك يصبح كيان الاردن - ارضا وسكانا - في وضع سجن كبير مغلق له باب واحد للاتصال مع العالم هو ميناء حيفا (المحتل) ، ومفتاح هذا الباب بيد حارس واحد هو السلطة اليهودية ، وهو حارس لا يتكلم لغة من في داخل السجن ويعتبرهم اعداء لا يحترم وجودهم ولا يكترث لاحتياجاتهم وفي قرارة قناعاته يتطلع الى فرصة لازالة وجودهم .

خامسا : البعد السياسي لتحول الاردن الى حيفا منفذا للتجارة الاردنية

من المؤكد ان التحول الى حيفا الواقعة ضمن الاحتلال اليهودي لتصبح منفذا للتجارة الاردنية بديلا لميناء العقبة الاردني ، ليس مطلبا شعبيا ، ولا هو تطلع لمصلحة تجارية ، من اي نوع ، بل على العكس ، هو خسائر محققة لمصلحة كل طرف عامل في قطاع التجارة او متاثر بنتائجها حكومة وتجارا ومؤسسات عمل وعمالا ، وليس هو صيانة لامن كيان او لسيادة دولة .

البقية ص ٤

خليفة المعايطة : نقيب العاملين في قطاع الكهرباء لـ « الاهالي » :

اتحاد العمال ووزارة العمل منحـازان لأربـاب العمـل

طرحنا اجندة على شركة الكهرباء لتحسين اجور العمال

■ كتب : عليان عليان

قضية الاجور باتت تؤرق الطبقة العاملة الاردنية في ضوء ثباتها رغم الارتفاع المتواصل في الاسعار وعدم تلبيتها للحد الادنى من الاحتياجات الاساسية .

وفي هذا العدد تلتقي (الاهالي) الاستاذ خليفة المعايطة نقيب العاملين في الكهرباء لتلقي الضوء اكثر فاكثر على مسالة الحد الادنى للاجور ، خاصة وان لهذه النقابة العريضة التي تضم في عضويتها (٣٤٠٠) عاملا باع طويل في الدفاع عن الحقوق العمالية وتبدع اساليب نقابية ومطلبية في متابعة حقوق العاملين في قطاع الكهرباء وتنسق مع النقابات الفاعلية من اجل تحسين شروط العمل وتحسين الاحوال المعيشية لجماهير الطبقة العاملة .

الحد الادنى للاجور

خليفة المعايطة قال بشان الحد الادنى للاجور : لا يوجد حد ادنى للاجور للعاملين في قطاع الكهرباء رغم مطالباتنا المتكررة بذلك .

والاجور تحدد وفق الشهادة وحسب دور الواسطة ، وتصل الاجور في حدودها الدنيا في قطاع شركة الكهرباء ٧٥ دينارا والتي تجعل المواطن يعيش في حدود الفقر المدقع .

دور الاتفاقات الجماعية

وبشان اتفاقات العمل الجماعية ودورها في تحسين الاجور قال نقيب العاملين في قطاع الكهرباء : لقد وقعت النقابة منذ تاسيسها عام ١٩٦١ خمس اتفاقات جماعية محققة من خلالها العديد من المزايا على صعيد الاجور وغيرها على النحو التالي :

أ – راتب الثالث عشر والرابع عشر .

ب – التامينات الصحية

ج – صناديق الادخار

د – الاجازات السنوية والمرضية

هـ – صندوق التامين على الحياة ضد العجز المثبت من قبل الجهات الطبية الرسمية وعلى الوفاة لمدة ٢٠ شهرا .

واضاف : ان الاتفاقات الجماعية لا تحدد الحد الادنى للاجور لكنها تحقق العديد من المكتسبات على النحو الذي ذكرت

● خليفة المعايطة

للعمال .

ما هي الوسائل المتبعة لتحسين الاجور ؟

في اجابته على هذا السؤال قال المعايطة : هنالك عدة وسائل تسلكها النقابة في هذا المجال نذكر منها :

اولا : من خلال لجنة تعاون مشتركة بين النقابة وشركة كهرباء عمان ومع الشركة الوطنية ، اذ ان هذه اللجنة تساهم في حل قضايا فردية عندما تتوفر النية للتعاون الجاد من قبل شركة الكهرباء .

ثانيا : نقوم احيانا بتقديم المطالب لادارة شركة الكهرباء حتى تقوم بدراستها وتنفيذ الممكن منها ، واود ان اشير هنا الى ان الشركة لا تستجيب للحد الادنى من المطالب .

ثالثا : اللجوء لمجلس التوفيق المشكل من العمال ووزارة العمل واصحاب العمل .

واضاف الاستاذ المعايطة : ونلجا احيانا للاضرابات حسب اهمية المطالب المثارة ، اي اننا نبدا بالتهديد بالاضراب وفقا لنصوص قانون العمل ، واذا لم تتم الاستجابة لمطالبنا خلال ٢٨ يوما من خلال تدخل المختصين في الوزارة واتحاد العمال ومن خلال المفاوضات نقوم بتنفيذ الاضراب ونراعي في ذلك التوقيت الملائم ، بمعنى ان لا تكون هناك قضايا كبرى يمر بها الوطن وحينها نؤجل الاضراب الى موعد اخر .

وتابع المعايطة : لقد نفذنا اضرابنا الشهير في ٢٠/١١/١٩٩٤ بسبب تحايل الشركة على تطبيق المادة (١٧) من النظام الداخلي لشركة كهرباء عمان ، اذ ان هذه المادة تعطي عمال الكهرباء ١٠٪ من مجموع رواتبهم كتعويض نهاية الخدمة وهي مطبقة منذ عام ١٩٨٩ وفقا لنظام الشركة ولا يجوز على هذه المادة اي نظام او اتفاقية .. مشيرا الى الاتفاقية التي اثارت جدلا والتي وقعها الرئيس السابق مما سهل مهمة ادارة الشركة في التنصل من المادة (١٧) اذ نص الاتفاق الذي وقع مع ادارة الشركة في ١٩٩٥/١٠/١٢ : « يحصل العامل على مكافاة نهاية الخدمة حسب قانون العمل عن كل سنة راتب شهر او المادة ١٧ مخصوما منها ٨٪ » .

واضاف المعايطة : بعد وقف الاضراب وقعنا مذكرة تفاهم على اساس ان يقوم وزير العمل بالغاء البند الاول من اتفاق ١٩٩٥/١٠/٢٢ كونها تضر بحقوق العمال المكتسبة ، حيث تنصل وزير العمل من وعوده واعادنا لمحكمة عمالية ، وقد اعترضنا على ذلك واقمنا دعوة على وزير العمل امام محكمة العدل العليا وكسبنا القضية ، ورفعنا القضية من المحكمة العمالية .

وعندما رات الوزارة والشركة اننا نجحنا في محكمة العدل العليا وافقنا على ابرام اتفاق عمل جماعي على اساس احتساب ١٥ دينار من الراتب الاساسي وتحويل قضية المادة ١٧ الخاصة بـ الـ ١٠٪ الى القضاء .

محكمة الصلح رات في المسالة برمتها انها نزاع عمالي وقضيتنا الان في محكمة الاستئناف .

خطة النقابة

وحول خطة النقابة بشان الاجور قال المعايطة : لقد وضعنا خطة لمدة اربع سنوات بشان الاجور وغيرها ونعطي وفق الاجندة الواردة في الخطة الوقت الكافي لادارة الشركة لتلبية مطالبنا باريحية وبشكل تدريجي وهنا نشير الى بعض ما جاء في الخطة :

١ – المطالبة بعلاوة للعاملين بالكمبيوتر اسوة بجميع الشركات والمؤسسات الحكومية والخاصة / علاوة المهن الهندسية والتي صدرت بها ارادة ملكية سامية بحد اعلى ٣٠٪ من الراتب علاوة خدمة مواقع ديناريـن عن كل سنة / علاوة ورديات العمل بالورديات من تبعات على نفسية العمال / علاوة الميدان لتصبح ٢٠ دينارا بدلا من خمسة دنانير / علاوة خطورة عمل نظرا للاخطار والاصابات التي قد تحدث لعمال الكهرباء اثناء ممارستهم لعملهم / علاوة الملابس : وهذه العلاوة محددة بـ ٧٥٠ فلسا منذ سنوات طويلة وتطالب النقابة بالغائها على ان تستبدل بملابس عمل تصرف للعمال مرتين صيفا وشتاء / علاوة غلاء المعيشة للزوجة والاولاد لتواكب التزايد الكبير في تكاليف الحياة وصعوباتها وارتفاع الاسعار حيث ان هذه العلاوة مستقرة منذ سنوات ونقترح ان تصبح ١٢ دينارا للزوجة وخمسة دنانير لكل ابن او بنت لغاية اربعة ابناء / علاوة بدل حضانة : وترى النقابة ان يتم رفع هذه العلاوة للعاملات بحيث تشمل جميع الاطفال دون سن الخامسة وان تكون ١٠ دنانير لكل طفل / علاوة مهنة لجميع الفئات التي لا تتقاضى علاوات الميدان والخطورة وفي مقدمتهم الكتبة وعمال المقاسم ومراقبي الدوام / تامين مواصلات او بدل مواصلات .

ثانيا : المطالبة بالراتب الخامس عشر استنادا للمادة ٢٠ من قانون امتياز شركة الكهرباء لعام ١٩٢٧ والذي يعطي عمال الكهرباء افضل الاجور وافضل شروط الاستخدام .

ثالثا : رفع نسبة المساهمين بصندوق الادخار من الشركة ومن العمال بحيث تكون النسبة التي تدفعها الشركة اكبر من النسبة التي يدفعها العامل لانها الطرف الاقوى وفي ذلك نوع من التكريم للعمال .. رفع السلف والقروض لتناسب الوضع المعيشي السائد واستبدال نظام الكفالة على السلف بحيث يكتفي بضمانة مكافاة نهاية الخدمة ومدخرات الموظف وتعويضاته .

رابعا : ان تعامل الرواتب العينية معاملة الراتب النقدي .

خامسا : دفعات من حساب العامل : لقد تم اخذ قرار سابق بدفع تعويض مكافاة نهاية الخدمة للعمال الذين مضى على عملهم اكثر من خمسة عشر عاما واعتبارها دفعة من الحساب ، لكن هذا القرار متوقف حتى الان .

سادسا : المطالبة بعدم وضع سقوف للرواتب لان وجود سقف لراتب العامل يشكل كابوسا له لانه وعند اقترابه من هذا السقف يبدا بالتفكير بان وضعه قد تجمد فلا يعود هنالك حافزا للابداع كما ان توقف الزيادة يعني من جهة اخرى انقطاع من الراتب وهذا مردوده سيء على نفسية العامل ووضعه المادي والمعنوي مما يؤثر سلبا على سير العمل .

سابعا : عمال العقود : ضرورة تصنيف العاملين بعقد وخصوصا العمال الذين امضوا فترة طويلة من عملهم / والعمال المتقاعدين تقل اعمارهم عن ٥٥ عاما / او العمال الذين ليس لهم مصدر رزق اخر .

ثامنا : احتساب الاجازات السنوية والمرضية .

تاسعا : وضع نظام للتكافل الاجتماعي كالنظام المعمول به في مصفاة البترول او مناجم الفوسفات .

عاشرا : بحث موضوع الزيادات السنوية الموقوفة والمطالبة بكشف اسماء العمال الموقوفة زياداتهم بسبب توقف الزيادة . مدة توقف الزيادة / العمال الموقوفة زياداتهم لاكثر من مرة .

وتقترح خطة النقابة بشان ذلك الحلول التالية :

أ – ضرورة صرف الزيادات الموقوفة للعمال المظلومين وبأثر رجعي من ١٩٩٨/١/١ .

ب – ضرورة تخفيض مدة وقف الزيادة للعمال الموقوفة زياداتهم لاسباب مقبولة .

ج – العمال الذين يستحقون وقف الزيادة يترك امرهم على ما هو عليه شريطة ان يعرفوا السبب لتلافيه مستقبلا .

د – ضرورة علاج هذا الموضوع جذريا وان يطلع العامل على تقريره السنوي .

اننا سنطالب بتحقيق جزء من هذه المطالب كل ستة شهور واذا لم تلتزم الشركة بذلك سنلجأ للاجراءات المشروعة .

الحد الادنى للاجور وقانون العمل

وبشان تحديد حد ادنى للاجور في قانون العمل قال المعايطة : هنالك مادة صريحة بهذا الشأن (المادة ٥١) لكن المشكلة تكمن في ان الحكومة لا تلتزم بتطبيقها

البقية ص ٩

الاهالي – اتخذت الحكومة الاسبوع الماضي قرارا يقضي باخضاع اجمالي الراتب ، الذي يتقاضاه اي مستخدم حكومي لاقتطاع شهري بنسبة ٢٪ وليكون الاقتطاع اجباريا . فقد اصدرت نظاما اسمته بنظام صندوق الضمان الاجتماعي للعاملين في الدولة وتبعا لمواد النظام فان استفادة المشاركين في النظام وبالتالي جني ثمار المشاركة الاجبارية في الصندوق لن تحصل الا بعد ان يضخ المستخدم اشتراكات لا تقل عن خمسين اشتراكا وبعدئذ يصبح مؤهلا ان يغرف منه اما تسديدا لراتبه التقاعدي او تغطية لنفقات جنازته . وفيما تؤكد الجهات الرسمية التي اصدرت النظام وعلى راسها وزير المالية ان الادخار في الصندوق سيساهم في تنمية الصادرات الادخارية للعاملين في جهاز الدولة وفي تامين مستقبل واعد ومضمون فقد ابدت غالبية المشمولين بهذه المكرمة ، استياءها لصدور نظام بدون العودة اليهم او عقد مؤتمر عام لهم لابداء الراي فيه واخراجه بصورة ديمقراطية ، ويقول احد العاملين في وزارة التربية طلب عدم الكشف عن اسمه ان الدافع لاصدار نظام لصندوق الضمان بديلا لقانون يصدر عن مجلس النواب لا صله له بالضمانات والمنافع او بسعادة العاملين في جهاز الحكومة وفق تبرير وزير المالية وصدوره في واقع الامر ياتي استجابة لارشادات البنك والصندوق الدوليين التي تجزم بان انشاء صناديق ادخارية او ضمان اجتماعي واستدانة الخزينة منها من وقت لاخر بدون فوائد وبفوائد متدنية هو احد الحلول المربحة والسهلة التي يجب ان تعتمدها الحكومة من اجل تغطية العجز في موازنتها مضيفا بان سعادته هو وسائر العاملين في وزارة التربية ستكون في افضل حالاتها لو لم يصدر هذا النظام لانه بصدوره والبدء في تطبيقه سيتقلص دخل العاملين في الوزارة ولن يبقى منه بعد اخضاعه لاقتطاع التقاعد ، وصندوق الضمان الاجتماعي لوزارة التربية ، ومؤسسة الضمان الاجتماعي ، ولصندوق الضمان الاجتماعي للدولة ما يكفي لشراء خبز غير مدعوم والحد الادنى من المستلزمات الاساسية التي لا تحقق السعادة التي يتوهمها معالي وزير المالية ، مؤكدا عن الادهى والامر من ذلك ان يكون الصندوق عهدة وتحت تصرف واشراف حكومة غارقة حتى الاذنين في ديون محلية وخارجية ، وهي في هذه الحالة بامكانها ان تغرف منه متى تشاء ويكفي للتحلل من التزامات الصندوق تجاه المشاركين ان تعلن تعرضه لعثرات مالية او حتى الافلاس .

خبير مائي: يحذر من استنزاف حوض الديسي

حذر الخبير المائي ورئيس سلطة المصادر الطبيعية السابق من الاستنزاف العشوائي والهدر المائي الذي يتعرض له مخزون المياه الاستراتيجي في حوض الديسي . وقال الخبير ان كميات كبيرة من مياه هذا الحوض يجري هدرها بواسطة شركات زراعية لري مزارع الفراولة والاشجار المثمرة وخلافه من الزراعات النقدية مستنزفين بذلك مياه نقية تراكمت عبر ٣٠ الف سنة وغير قابلة للتجديد .

وقال الخبير ان ما يحفز هؤلاء المستثمرين وهم من الطبقات الميسورة والمتنفذة على هدر المياه النقية لزراعة اراضي صحراوية تتكدس في طبقاتها الداخلية كميات كبيرة من الملح بديلا للاراضي البعلية التي لا تحتاج الى نسبة ضئيلة من المياه المهدورة في الديسي . ان الحكومة وافقت على تاجيرهم هذه الاراضي واستغلال مياهها باسعار رمزية مضيفا بان المياه التي يتم هدرها سنويا بملايين المترات المكعبة هي مياه نقية مئة بالمئة مثل المياه الصحية وباعتبارها كذلك فان قيمة الهدر محسوبا على نصف اسعار المياه الصحية يقدر بـ ٥ر١ مليار دينار وتلافيا لذلك طالب الخبير بايقاف الزراعة هناك واستخدام المياه لاغراض الشرب فقط مؤكدا بان توطين شركات تعبئة المياه الصحية هناك سيحقق للاقتصاد الوطني منافع كبيرة ستتغذى من حصيلة مبيعاتها لامحلية والخارجية كما انها ستقلص من كلف انتاجها مما سيضمن لهذه الشركات الوطنية بيع المياه الصحية في السوقين المحلي والخارجي باسعار منافسة . وكان خبراء مائيين قد كشفوا في وقت سابق ان تلكؤ الحكومة في استغلال مياه حوض الديسي لاغراض الشرب لا تعثر مشاريعها المرسومة لهذا الغرض يعود الى وجود تحفظات واعتراضات على استغلال هذه المياه اردنيا من جانب كل من السعودية واسرائيل حيث تقوم الان باستخراج هذه المياه عبر عشرات الابار الارتوازية التي تم حفرها قريبا من الحوض ، ومطالبة اسرائيل بان تكون لها حصة من هذه المياه باعتبارها دولة للحوض ولوجود معاهدة تلزم الاردن واسرائيل بالبحث عن مصادر مائية في البلدين وتقاسمها حلا لمشكلة المياه المزمنة في البلدين !!

شركة استشارية هولندية تؤكد :

بانقطاع المياه لفترات طويلة عن المواطنين وفشل الجهات الرسمية في القضاء على التلوث المائي باشكاله الطحلبية والديدانية اخذت تتسرب مزيد من المعلومات والتفاصيل حول اسبابه والتي تؤكد ان العلة تكمن في نوعية المياه القادمة لمحطة زي من محطة دجانيا الاسرائيلية وليس كما تروج الجهات الرسمية بانه ناجم عن اهمال وتقصير من جانب الفنيين والمستخدمين العاملين في المحطة الاردنية ولا في تغيير الفلاتر وغير ذلك من الحجج التي يحاول مروجوها ابعاد الشبهات عن التلوث الحاصل عن الجانب الاسرائيلي وعدم اثارة الجدل حول معاهدة وادي عربة التي وضعت الاردن مياه وصناعة ومواد طبيعية رهينة للمصالح الاسرائيلية .

وتقول مصادر حسنة الاطلاع ان سلطة المياه قد كلفت في وقت سابق شركة هولندية لاجراء دراسات وفحوصات حول نوعية المياه التي تزود بها محطة زي من بحيرة طبريا مضيفة بان نتائج الفحص التي توصلت اليها الشركة وضمنته في تقرير بعثت به الى وزارة المياه والري في حزيران الماضي اثبتت بان حصتنا المائية التي حصلنا عليها من الجانب الاسرائيلي كاملة غير منقوصة بعد تخزينها في بحيرة طبريا غير صالحة للشرب . واشارت ذات المصادر ان حيادية الشركة الهولندية وموضوعيتها في التعامل مع ظاهرة التلوث قد حفزت بعض المسؤولين العاملين في محطة زي الى اعتماد ما جاء في التقرير والى توجيه كتاب رسمي لوزارة المياه تحذها فيه بوقف التزود من مياه دجانيا الا ان الوزارة لم تلتفت الى توصيات هؤلاء المسؤولين وفضلت اعتماد تقارير اخرى تؤكد فحوصاتها على المعالجة في محطة زي بانها خالية تماما من التلوث وانها صالحة للشرب رغم رائحتها النتنة وطعمها الكريه . وتقول ذات المصادر ان الاعتبارات السياسية ومساهمة احد كبار المسؤولين في الشركة الامريكية قد لعبت دورا في صياغة التقرير واصداره بالصورة التي صدر فيها !

الاهالي تواصل فتح ملف اجور العمال

تتمة المنشور في ص ٨

دور اتحاد نقابات العمال

وحول دور الاتحاد العام للعمال في دعم مطالب عمال الكهرباء في قضايا الاجور وغيرها قال :

بصراحة القيادة القديمة لم تكن بالمستوى المطلوب ولم تقم بدور المدافع عن النقابات العمالية ومنتسبيها ، ولم تقف الامور عند هذا الحد بل انها كانت تضغط على النقابات لصالح ارباب العمل والحكومة ، اضافة الى انها لم تستنكر ضريبة المبيعات وجريمة غلاء الرغيف .

اما بالنسبة للقيادة الجديدة للاتحاد فالاضواء مسلطة عليها الان ولا نستطيع ان نحكم على تجربتها لكن اعتقد ان البدايات جيدة .

لقد كانت تجربتنا مريرة مع القيادة السابقة للاتحاد خاصة بعد ان اصدرت بيانا ضارنا ضد نقابة الكهرباء عشية الاضراب والمناداة بتلبية لمطالب الجهات الرسمية ، الضمان وراتب الشيخوخة .

وحول كيفية احتساب رواتب الشيخوخة وفقا لمواد الضمان الاجتماعي قال : نحن مشتركين في الضمان منذ ١٩٨٠/٥/١ ، ونعتبر قانون الضمان من حيث المبدا امرا جيدا لكن المواد الموجودة فيه لا تعبر عن امال وطموحات العمال في مشاكل عديدة منها راتب الشيخوخة حيث يحتسبه الضمان على اساس (١ / ٥٠) وتطالب النقابة باحتسابه على اساس ١ / ٣٦ ، والاتحاد موافق على اساس ١ / ٤٠ ونحن مستعدون للموافقة على اقتراح الاتحاد ، وراتب الشيخوخة في راينا يجب ان يكون معقولا ارتباطا بالغلاء ومستويات المعيشة .

هل تنسقون مع النقابات الاخرى ؟؟

في اجابته على هذا السؤال قال : اننا ننسق دائما مع نقابة مصفاة البترول (البتروكيماويات) ونقابة النقل الجوي ونقابة عمال البناء ونقابة الخدمات الصحية .

وقد شكلت لجنة للتامين الصحي من قبل المجلس المركزي وكان لنا مطلبين هما : اعطاء العامل بعد ان ينهي خدماته مظلة التامين الصحي عن طريق الشركة / تشكيل لجنة لمجابهة غلاء اجور الاطباء والمستشفيات .

واضاف : كان من المفروض ان تجتمع حسب رغبة المجلس المركزي للاتحاد ١٧ نقابة ، لكن وللاسف الشديد لم تحضر على مدار ثلاثة اجتماعات سوى النقابات التي ننسق واياها (٥ نقابات) .

وقد كان لنا وللنقابات التي ننسق معها موقفا موحدا من النظام الموحد للنقابات ، الذي يعطي سلطة شبه مطلقة للاتحاد على النقابات العمالية حتى في التفاصيل الخاصة بها .

دور وزارة العمل

وحول دور وزارة العمل قال : النظام الموحد للنقابات عطل صلاحيات وزارة العمل فاصبحت لا تشرف على الانتخابات ولا على اجتماعات الهيئات العامة للنقابات واضاف : اصبح دورها محصورا في الشكاوى والقضايا الفردية كالاجور والفصل التعسفي .

وختم المعايطة حديثه بمطالبة ادارة شركة الكهرباء بالتعاون مع النقابة في الاجندة المطروحة ، كما طالب قيادة الاتحاد بان لا تعود النهج القديم وان تتبنى قضايا العمال والدفاع عنها .

وزارة التنمية تزيد حمولتها البيروقراطية بـواحـد وخمسين وظيفـة جـديـدة !!

مع اتساع رقعة الفقر وتركيز الحكومة على تقديم المعونات المالية والعينية وغيرها من المسكنات للفقراء لجات الحكومة مؤخرا الى اساليب اكثر جذرية للمشكلة حيث قررت استحداث وظائف مكتبية وميدانية جديدة في وزارة التنمية الاجتماعية وذلك خلافا لدراسات ادارية اوصت في وقت سابق بالغاء هذه الوزارة باعتبارها حمولة بيروقراطية زائدة تستطيع الجمعيات الخيرية والتطوعية ان تقوم بوظائفها لقاء تقديم دعم مالي لها لا يتعدى نصف ما يدفع لالاف من العاملين فيها .

عدد الذين سيعينون لتشخيص ظاهرة الفقر ٥١ شخصا ، اما الكلفة الاضافية التي ستتحملها الخزينة لتغطية رواتب وعلاوات وتنقلات هؤلاء الموظفين الذين سيتم تعيينهم تطبيقا لقاعدة التعيين فيها ١٥٣ الف دينار .

بعد تطبيق نظام السوق في روسيا :

المئات يلجأون الى الانتحار تخلصا من الجوع

انتهت محاولات يائسة بذلها العامل الروسي فيودور للعثور على عمل ولو لقاء روبيلات تكفي لاطعام عائلته الجائعة ، وقد برر خبر انتحاره في قصاصة ورقة كتبها قبل ان يطلق ثلاث رصاصات على راسه ان زوجتي واولادي جيوعى منذ عدة اشهر ولاني لا احتمل رؤيتهم يبكون من شدة الجوع ولا استطيع سد رمقهم ولو بارغفة من الخبز الناشف ان كل مدخراتنا في صندوق التوفير الحكومي بعد ان نهبتها الحكومة منذ بداية العام ؟ ولذلك اغادر حياة الالام وقال مدير الشرطة في مقاطعة خباروفسك في الشرق الاقصى ان سبب الانتحار وهو الفقر وانعدام الثقة بالمستقبل مضيفا بان العامل المنتحر ليس هو الحالة الوحيدة فقد انتحر خلال العام الماضي ولنفس الاسباب ١٢٧ مواطنا وهو رقم قياسي وظاهرة خطيرة لم تشهد المقاطعة مثيلا منذ الانقلاب على النظام الاشتراكي .

ولشار نائب المقاطعة الى ان العبيد كانوا يعملون وياكلون اما العمال في روسيا « الديمقراطية » يعملون ولا ياكلون وتجوع عوائلهم ويمرض اطفالهم فيما يخوضون في مستنقعات القروض وشروطها لتركيع الشعوب للعري والجوع والاجرام اما زوجة العامل المنتحر فقد رثت وهي تجهش بالبكاء الذي ابتهل الى الله كل يوم ان يخلصنا من هذه الاوضاع لانها مع نظام السوق الذي جاء وفرض علينا كشعب جحيم هو مصيبتنا الكبرى ولا فلاح لروسيا الا بالعودة الاشتراكية !!

رئيس رابطة الكتاب الاردنيين / اربد « للأهالي » :

المؤتمر الوطني الاردني خطوة للتضامن ولوحدة الكلمة

اربد / سهير ابو رواق

بمبادرة من مؤسسات المجتمع المدني وقواه الفاعلية الشعبية يأتي التوجه لانعقاد المؤتمر الوطني الاردني السادس في الايام القادمة والذي يستهدف الدفاع عن استقلالية البلاد واجراء الاصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتربوية الخ ..

وتأتي رابطة الكتاب الاردنيين / فرع اربد كجزء من مؤسسات المجتمع المدني التي تسعى الى تنشيط اساليب عملها . والدفاع عن استقلاليتها وديمقراطيتها تزامنا مع الاعتداءات الحكومية المتكررة عليها .. وعلى حقوقها ..

« الأهالي » التقت الاستاذ حسن ناجي / رئيس رابطة الكتاب الاردنيين / اربد الذي قال : « نحن مع كل دعوة وطنية وقومية لاننا جزء من هذا الوطن وبالنسبة للتوجه لانعقاد المؤتمر الوطني السادس فقد تابعت الرابطة تاريخيا المؤتمرات الوطنية الخمسة السابقة وكانت دائما حاضرة برئيسها في المركز / عمان واري ان صورة الدعوة اختلفت هذه المرة بدعوتنا للاجتماع في اربد وذلك تفعيلا لدور مؤسسات المجتمع المدني في باقي المدن والمحافظات لذا لا يسعنا الا ان نتمنى لكل جهد وطني مخلص التوفيق وهذا المؤتمر يمثل قطاعات شعبية واسعة الان هو خطوة للتضامن ولوحدة الكلمة » ..

واضاف ان للرابطة دورا وطنيا اضافة الى الوظيفة الثقافية الابداعية الملتزمة بقضايا الشعب ، والابداع يولد من القهر والحرمان كما يولد من الرضا والتفاهم والعطاء فهو غير مرتبط بالسياسيات الحكومية وان كان نوع الابداع وماهيته هو الذي يتجدد من خلال هذه السياسات انسانيا ووطنيا وقوميا ويناضل من اجل تغييره وهو في ذات الوقت يرى ما يملكه وما يطرحه فيناضل ايضا من اجل استمراريته وزيادته وهذا الامر ينطبق على المبدع بشكل عام وعلى المبدع الاردني بشكل خاص وان كنا نأخذ على الحكومة تواضع دعمها للرابطة » :

وحول وجود جهد مبذول لفرض التطبيع الثقافي مع العدو الصهيوني فقد اكد الاستاذ حسن ناجي ان رابطة الكتاب ترفض التطبيع مع العدو بكافة اشكاله وهذا موقف ثابت لا يمكن التنازل عنه وفي حال ممارسة اي ضغوط لفرض التطبيع فسوف تتخذ الرابطة خطوات انية تمنع حدوث ذلك » ..

واشار الى ان الرابطة سوف تستمر بالقيام بدورها الوطني والثقافي من خلال عقد الندوات الثقافية والفكرية بالرغم من وجود بعض الصعوبيات التي تعترض عملها خاصة مع اقتراب اجراء الانتخابات للهيئة الادارية القادمة.

● حسن ناجي

نحو اردن عربي .. حر ديمقراطي

تنفيذية المؤتمر الوطني الاردني تقر :

شكر النقابات المهنية ، وشهرين لانعقاد المؤتمر

الاهالي ـ خاص ـ ناقشت اللجنة التنفيذية للمؤتمر الوطني الاردني رد النقابات المهنية على المشاركة في المؤتمر كما قدمها رئيس مجلس النقباء ـ عضو اللجنة التنفيذية ـ الاستاذ م . ز حسن جبر . وقد اقرت اللجنة في اجتماعها المنعقد في الاسبوع الماضي شكرها لمجلس النقباء على الموافقة على عقد المؤتمر والمشاركة في اعماله ، ولكنها في الوقت نفسه تمنت على مجلس النقباء ان يعيد النظر في المدة التي طلبها بواقع ٨ اشهر لانعقاده .

واقرت اللجنة التنفيذية بهذا الصدد ان تستمر باعمالها لعقد المؤتمر خلال شهرين من تاريخه .

وستشرع اللجنة في اجتماعها غدا الاربعاء بتشكيل اللجان الفرعية في المحافظات وطرح البرنامج السياسي ، ومشروع برنامج الاصلاح والانقاذ الوطني « للحوار الشعبي العام . وان تأخذ اليات انعقاد المؤتمر التي اقرتها اللجنة التحضيرية في اجتماعها التاسيسي في ١٣/٦/١٩٩٨ طريقها الى التنفيذ العملي .

ومن الجدير بالذكر ان المؤتمر ينعقد تحت شعار « نحو اردن عربي .. حر .. ديمقراطي »

وزارة التربية تلغي العمل الاضافي

تمشيا مع السياسة الرسمية بتقليص المخصصات المالية وحجبها عن اية خدمة نافعة او وظيفة انتاجية اتخذت وزارة التربية قرارا بشطب المخصصات المالية التي تم رصدها في موازنة الدولة للاعمال والمهام الاضافية التي تناط بمستخدمي المياومة في الوزارة في حالة غياب مدرس او غياب مدرسة في اجازة امومة وخلافه من الاسباب التي تؤدي بعض الحالات الى غياب ما بين ثلاث الى اربعة مدرسين في المدرسة الواحدة .

ويتوقع مدرسون يعملون في وزارة التربية ان تتبع مع المدرسين اسلوب « دبر حالك » في الحالات التي يتغيب فيها بعض المدرسين عن قاعات التدريس بما سيكون لها من نتائج سلبية على مستوى تدريس المواد المقررة واستيعابها من جانب الطلاب .

في مؤتمر صحفي لرئيسة اتحاد المرأة الاردنية

تطالب برفع سن الزواج الى ١٨ سنة

● السيدة امنة الزعبي

■ الاهالي : سمر محمود

عقد يوم الاثنين الماضي بتاريخ ١٩٩٨/٨/٣ في المركز الرئيسي لاتحاد المرأة الاردنية بعمان مؤتمرا صحفيا تحدثت فيه رئيسة الاتحاد السيدة / امنة الزعبي حول « حملة رفع سن الزواج » التي يقوم بها الاتحاد والتي تطالب بتعديل النص القانوني الخاص باهلية الزواج في قانون الاحوال الشخصية الاردني الى ١٨ سنة للذكر والانثى على حد سواء بدلا من ١٥ سنة للانثى و ١٦ سنة للذكر وبما يتناسب وسن الاهلية القانونية في القانون الاردني وكذلك رفع سن الطفولة والاتفاقيات الدولية لحقوق الطفل مشروع قانون الطفولة الاردني .

في بداية المؤتمر رحبت السيدة الزعبي بالحضور مؤكدة على دور الاتحاد الدائم في الدفاع عن قضايا المرأة الاجتماعية والوطنية والتصدي لاي شكل من اشكال التمييز ضدها .

وحول هذه الحملة الواسعة قالت السيدة الزعبي :

ان هذه الحملة تأتي ضمن حملات الاتحاد المتعاقبة لتعديل القوانين الخاصة بالمرأة في القانون الاردني وقد حدد المؤتمر العام الاول للاتحاد المنعقد في حزيران / ٩٥ القوانين التي ميزت ضد المرأة واكدت عليها قرارات المؤتمر العام الثاني المنعقد في شهر ايار من العام الماضي . وقد جاء اختيار هذه القوانين بناء على عشرات الدورات لمحو الامية القانونية التي نظمها الاتحاد في مختلف انحاء المملكة . وقد كانت الحملة الاولى حول حق المرأة [illegible]

غرفة الصناعة تحمل الوزارة مسؤولية تراجع القطاع الصناعي

في معرض حديثه عن المشاكل والتحديات التي تواجه قطاع الصناعة الاردني والحد من قدراتها التنافسية في السوق المحلي واسواق [illegible]

جمهوريات اسيا الوسطى واضعا اللوم في ذلك على وزارة الصناعة والتجارة لانها على حد قوله احدى [illegible]

● هاني الملقي

● غلندون ابو حسان

ردود الفعل حول ازمة تلوث المياه

تصاعد الدعوات لمحاسبة الحكومة ومقاضاتها

الاهالي ـ تتوالى ردود الفعل الشعبية على ازمة تلوث المياه وعلى انكار وزير المياه وبقية المسؤولين للاسباب الحقيقية التي تقف وراء عملية التلوث وتقديم تقارير مضللة عن حالة المياه مما خلق حالة من الذعر والقلق في صفوف المواطنين بعد اعلان جهات مختصة في ان تفاعل الميثان المهلجن الثلاثي ينتج مواد مسرطنة اذا تفاعل مع الكلور المضاف للمياه المعالجة .

وبدأ ردود الفعل تنحى منحى جديدا باتجاه محاسبة ومقاضاة المسؤولين عن تلوث المياه بعد نشر تقرير شركة ستانلي الامريكية الذي افاد بان سبب تلوث المياه هو وجود نسبة كبيرة من الغائط (البراز) والمواد العضوية والطحالب الكثيفة في المياه التي وصلت الى محطة زي من (اسرائيل) كان وزيرا المياه والصحة قد قدما تقريرا مضللا حول وضع المياه واسباب التلوث مشيرين ان المشكلة قد انتهت وان ربما سترها في حين انها لم تحل بعد حيث صرح مصدر مسؤول في محطة زي مؤخرا ان مشكلة تلوث المياه لم تحل لغاية الان حيث ان المسبب الرئيسي لها وهو المياه الملوثة اصلا من المصدر لا تزال مستمرا دون اية تغييرات تذكر منذ اشتداد الازمة [illegible]

الاعلام ولسان حالها عنزة ولو طارت ، وماء صالح للشرب رغم الغائط واللون والطعم والرائحة !! حيث زعم امين عام سلطة المياه والري د . منذر خليفات ان المياه التي تضخها السلطة للمواطنين صالحة للشرب ونظيفة ومطابقة للمواصفات ولا يوجد ما يشوبها وانها خاضعة لبرنامج رقابة صارم على مدار الساعة .

ويبرر خليفات اللون المائل للصفرة الذي ظهر خلال الفترة الماضية انه يعود الى انقطاع المياه بسبب عملية تنظيم الدور المتبعة في مناطق عمان (يومان في الاسبوع) وانه ناتج عن عملية الضخ المنقطع للمياه ، وعزا الطعم والرائحة للمياه لارتفاع درجات الحرارة داعيا المواطنين الى تنظيف خزاناتهم وصيانتها .

وفي الوقت الذي يلجأ فيه خليفات للتبرير المكشوف ، يدعو وزير الصحة الى غلي المياه احترازيا !؟ والسؤال هنا هل يعتقد وزير المياه والمسؤولين في وزارته انهم يستطيعون خداع الشعب في قضية حساسة من هذا النوع ، وان الناس لا تعرف ماذا يدور حولها ؟

ولا يزال وزير المياه حتى اللحظة يماطل في تنفيذ وعده للنواب باحضار خبير شركة [illegible]

● دولة رئيس الوزراء

جراء المياه الملوثة التي شربها المواطنين مؤخرا .

هروب جديد للامام

بعد انكشاف حقيقة اللجنة [illegible]

السلطة لنقل شكواهم والمطالبة بايجاد حلول جراء عدم وصول المياه الى بيوتهم منذ اكثر من شهر .

ـ احد المواطنين قال : المياه تصل الى ساعة البيت لكنها لا تصعد للسطح رغم ان البيت مكون من طابق واحد .

ـ مواطن اخر طالب بتغيير الخط لعل وعسى ان تصل المياه الى خزانات بيته .

ـ مواطن ثالث اشار الى فقدان شروط النظافة في بيئة لعدم توفر المياه .

وعندما سألت الاهالي الموظفين العاملين في مقر السلطة عن اسباب المشكلة اشار بعضهم الى وجود خلل واهتراء في شبكة المياه وقال احد عاملي الصيانة : لقد تم ضخ المياه الى الاشرفية والوحدات ، فوصلت المياه للاشرفية ولم تصل الى منطقة الوحدات . وعندما سألته الاهالي عن السبب بدأ يبحث عن احتمالات مشيرا الى احتمال ضعف الضخ او اهتراء الشبكة الموصلة للوحدات .

(رند)

مطلوب تشكيل لجنة تحقيق قضائية

الاهالي ـ اصدر المكتب النسائي في حزب الشعب الديمقراطي الاردني (حشد) بيانا حول جريمة تلوث المياه اعربت فيه عن استهجانها واستنكارها للاستهتار بصحة المواطنين . وجاء في البيان :

نحن نساء الاردن اذ نعلن استنكارنا واستهجاننا الشديد للاستهتار الكبير بصحة مواطننا الاردني من قبل الحكومة وذلك بضخ المياه الملوثة لمنازلنا دون ضمير او احساس بالمسؤولية الوطنية والانسانية تجاه هذه القضية الخطيرة التي تهدد صحة مواطنينا . فاننا ندين ونستنكر التغييب الكامل لحقيقة ما يجري من قبل الحكومة عن اسباب التلوث ومحاولة تحميل صغار الموظفين مسؤولية ما يحدث ، وكلنا يعلم مصدر هذا التلوث حسب اخر التقارير التي اوردتها الصحف المحلية واخرها تقرير الخبير الامريكي ستانلي . واضاف البيان : واننا نرفع الصوت عاليا بوجه جميع المسؤولين حكومة ووزراء مطالبين بتشكيل لجنة قضائية للتحقيق بما يجري وكشف الحقيقة للمواطنين ومحاسبة المسؤولين عن هذا الاستهتار بارواح المواطنين وصحتهم وتقديم مياه ملوثة غير صالحة للاستهلاك البشري . وندعو جميع نساء الاردن وجماهير شعبنا احزابا ونوابا للتحرك السريع من اجل وقف هذا الاستهتار بارواح مواطنينا اطفالا ونساءا شيوخا ورجالا . وتحقيق مطالبنا .

خليفة المعايطة :

تلوث المياه جريمة بحق المواطن

الاهالي / ادلى نقيب العاملين في قطاع الكهرباء خليفة المعايطة بتصريح صحفي حول ازمة تلوث المياه جاء فيه :

لقد عانينا كمواطنين اردنيين منذ اول وزارة ، من الفساد الاداري والمالي وكنا نشعر بهذه الامور في جميع الحكومات المتعاقبة الا ان ما حصل في الاونة الاخيرة بالنسبة لتلوث المياه لا يعتبر فسادا بل [illegible]

مطلوب مساءلة قانونية للحكومة

الاهالي ـ اصدرت الفعاليات النسائية في الاردن بيانا حول تلوث المياه استنكرت فيه بشدة الاستهتار بصحة المواطنين وجاء في البيان : ان هذا الاستهتار يعتبر خرقا لجميع القيم والاخلاقيات والتشريعات الاردنية ، ومن ضمنها قانون الصحة العامة رقم ٢١ لعام ١٩٧١ والمواصفة القياسية الاردنية الخاصة بمياه الشرب رقم ٢٨٦ لعام ١٩٩٧ وقانون مؤسسة المواصفات والمقاييس رقم ١٥ / ١٩٩٤ .

واضاف البيان : بالرغم من التصريحات المتناقضة التي صدرت عن عدد من كبار المسؤولين في محاولة لطمأنة المواطن الاردني ، حول سلامة مياه الشرب ، الا ان المواطن بحسه الواعي ، قد ميز نوعية المياه التي وصلته من حيث خواصها الفيزيائية ، لان الطعم لم يكن مستساغا ، ورائحته غير مقبولة . وهذا مخالف [illegible]

حق العودة قضية نضالية فلسطينية

٦/٢

■ بقلم : علي فياض

ثانيا : رفض الهزيمة واللجوء في زمن النكبة

اذا كان تعبير « اللاجئين الفلسطينيين » قد دخل الى القاموس العربي الفلسطيني على استحياء وعالجه الخطاب السياسي بطريقة خجولة ، حتى بعد استقرار النكبة على مليون لاجيء محرومين ، ليس فقط من العودة الى ديارهم وممتلكاتهم ، بل ومن ابسط حقوقهم الانسانية ، فان تعبير العودة او حق العودة لم يدخل الى الفكر السياسي الفلسطيني الا بصورة جزئية ومتاخرة ، وبعد ان توالت موجات اللاجئين الواحدة تلو الاخرى ، داخل الحدود الانتدابية وخارجها .

وقد تكشفت قضية اللاجئين وحق العودة في سنوات النكبة الاولى عن ثلاث مفارقات سياسية .

المفارقة الاولى :

في سابقة فريدة في التاريخ السياسي ، اصدرت الحكومة الاسرائيلية بعد استقرارها والاعتراف الدولي بها ، قانون العودة الخاص باليهود (٥/٧/١٩٥٠) والذي يبيح « لكل يهودي » بصرف النظر عن مكان اقامته او جنسيته المجيء الى « هذه البلاد » ، اي فلسطين ، للاستيطان فيها بصفته « مهاجرا عائدا » بينما لا يسمح للفلسطيني ، صاحب البلاد ، بالعودة الى ارضه ، حتى وفق قرار الشرعية الدولية .

لقد جاء القانون الاسرائيلي المذكور ليكشف درجة الظلم والاجحاف اللذين لحقا باللاجئين الفلسطينيين ، وليؤشر على فداحة التناقض الذي قامت عليه قضيتهم بين امكانية « عودة » اليهود الذين لم يكونوا قط في فلسطين اليها ، وبين عدم امكانية عودة اللاجئين الفلسطينيين الى الوطن الفلسطيني الذي هجروا منه .

المفارقة الثانية :

في الوقت الذي كانت فيه معظم الانظمة العربية تتعامل مع ظاهرة اللاجئين الفلسطينيين بلا مبالاة ، وتتعامل مع اللاجئين على اراضيها كانهم جرب ، وتعرضهم لصنوف الاهانة والتحقير والملاحقة ، وتمارس ضدهم اجراءات عقابية تمييزية ، ولا تفعل شيئا جديا ملموسا لتطبيق قرار « حق العودة » الدولي ، الذي دفع الوسيط الدولي الكونت برنادوت حياته ثمنا له ، كانت ، على العكس ، تطبق عمليا قرار العودة الاسرائيلي عبر اطلاق موجات الهجرة اليهودية من البلدان العربية الى فلسطين المحتلة

المفارقة الثالثة :

في الوقت الذي قامت فيه اسرائيل على اساس نفي الاخر الفلسطيني ، وعدم الاعتراف بوجوده المادي والسياسي والكياني ، رافعة تساؤلها العنصري الشهير : « اين الشعب الفلسطيني ؟ » ، فان الواقع السياسي العربي كان يخدم هذه المقولة عن غير وعي . فالانظمة العربية التي همشت التمثيل الفلسطيني السياسي لديها لم تسع لاقامة كيان فلسطيني على ما تبقى من اراض فلسطينية ، بل عارضت محاولات المفتي الحسيني ، استجابة لرغبة البريطانيين ، ولم تسمح للقوى والفعاليات الفلسطينية بحرية حركة على اراضيها تتيح لها اعادة بناء العامل الذاتي والتعبير عن الشخصية الفلسطينية المتميزة في مواجهة الاخر ، باعتبارها نقيضا تاريخيا له وشاهدا حيا على لا شرعيته .

لقد رفض ابناء الشعب الفلسطيني ، بشكل عام ، الاعتراف بالواقع الجدي . ورغم هول الكارثة التي حلت على راسهم والمصائب التي انصبت في وجوههم ، الا ان اللاجئين الفلسطينيين اتجهوا على الفور لمقاومة واقع اللجوء والنضال المباشر من اجل العودة . وفي هذه المرحلة المبكرة مارس الفلسطينيون نضالاتهم على ثلاث جبهات :

سياسيا :

محاولة بناء الكيانية السياسية الفلسطينية ، عبر مبادرة الهيئة العربية العليا بتشكيل حكومة عموم فلسطين ، وعقد المؤتمر الوطني في غزة الذي اعلن استقلال فلسطين كاملة ، والذي تقرر فيه « العمل على تنظيم حياة اللاجئين وعائلات الشهداء » . وقد اعتبر رئيس الحكومة الفلسطينية احمد حلمي عبد الباقي ممثلا لفلسطين في الجامعة العربية اعتبارا من العام ١٩٥٢ .

دبلوماسيا :

استمر الجهد الفلسطيني في اطار الجامعة العربية بالمطالبة بعودة اللاجئين الى ديارهم وبضرورة تنفيذ القرار الدولي الخاص بذلك (١٩٤ فقرة ١١) . كذلك ربطت الدول العربية في مفاوضاتها حول الهدنة الدائمة بين انهاء حالة الحرب ، وبين سماح الاسرائيليين بعودة اللاجئين الى ديارهم ، وقد دفعت قضية اللاجئين الى تشكيل لجنة التوفيق و « تقرير كلاب » وانشاء وكالة دولية لاغاثة وتشغيل اللاجئين « الاونروا » التي مارست نشاطها اعتبارا من العام ١٩٥٠ .

لجنة التنسيق العليا لاحزاب المعارضة

التأكيد على المنطلقات السياسية للجنة الدفاع عن حق العودة

الاهالي ـ خاص ـ اصدرت لجنة التنسيق العليا لاحزاب المعارضة الوطنية الاردنية بيانا هاما اكدت فيه دعمها لما كانت قد اعلنت عن تاليفه سابقا وهو لجنة الدفاع عن حق العودة ، وجاء في البيان : في ضوء المساءلة التي قام بها المحافظون في عمان البلقاء والزرقاء لاعضاء لجنة الدفاع عن حق العودة التي اعلنت عن تاليفها لجنة التنسيق العليا لاحزاب المعارضة (١٣ حزبا) شهر شباط / ١٩٩٨ ، فان لجنة التنسيق العليا للاحزاب تعيد التاكيد على القضايا التالية :

١ـ التاكيد على تاليف لجنة الدفاع عن حق العودة للاجئين من ممثلي احزاب المعارضة المشاركة في اللجنة وممارسة حقها في الاستعانة بممثلي مؤسسات المجتمع المدني وقطاعات العاملين في وكالة الغوث والشخصيات الوطنية المستقلة ، بما يخدم اهدافها وغاياتها في سبيل الدفاع عن حق العودة ومجابهة التوطين .

٢ـ تعيد لجنة التنسيق العيا للاحزاب التاكيد على المنطلقات السياسية التي اعلنتها عند تشكيل لجنة الدفاع عن حق العودة وذلك في شهر شباط ١٩٩٨ .

٣ـ تجاوز اية لوائح او انظمة مؤقتة وضعتها لجنة الدفاع عن حق العودة بهدف تنظيم عملها ، واعتماد اللائحة الداخلية النافذة لعمل لجنة التنسيق العليا للاحزاب وتقاليد العمل بها كمرجعية للجنة الدفاع عن حق العودة .

وقد وقع على البيان كل من حزب جبهة العمل الاسلامي ، حزب الشعب الديمقراطي الاردني ـ حشد ـ ، حزب الوحدة الشعبية الديمقراطي الاردني ، حزب البعث العربي الاشتراكي ، حزب الحركة القومية ، حزب الارض العربية ، حزب البعث التقدمي ، الحزب الشيوعي الاردني ، حزب الانصار العربي ، حزب جبهة العمل القومي ، حزب العمل القومي « حق » ، حزب الجبهة الدستورية العربية الاردنية ، الحزب التقدمي .

دعوى قضائية تطالب بحل « جمعية القاهرة للسلام »

القاهرة ـ أف ب :

رفعت مجموعة من المحامين المصريين دعوى تطالب بحل « جمعية القاهرة للسلام » المؤيدة للسلام العربي الاسرائيلي باعتبارها تشكل تهديدا للامن القومي المصري لانها تدعو الى التطبيع مع « العدو الصهيوني » ، وفق ما اكد مصدر قضائي امس . وقال المصدر ان المحامين اختصموا في الدعوى التي رفعوها الاثنين امام محكمة الامور المستعجلة على وزيرة الشئون الاجتماعية ميرفت التلاوي لانها وافقت على تاسيس الجمعية « بالمخالفة لقانون صادر في ١٩٦٤ يحظر على الجمعيات والمؤسسات الاهلية الاشتغال بالعمل السياسي » . واضاف المحامون وبينهم المحاميان ممدوح نخله ونبيه الوحش ، في دعواهم ان الجمعية « تدعو الى التطبيع مع العدو الصهيوني الامر الذي يهدد السلام الاجتماعي وقد يؤدي الى اختراق الامن القومي بحجة تبادل المعلومات » . وقال المصدر ان المحكمة حددت السابع من سبتمبر للنظر في الدعوى .

وتعمل « جمعية القاهرة للسلام » التي اشهرت في ٢١ مارس الماضي كمنظمة غير حكومية على دفع عملية السلام العربية الاسرائيلية على خلفية اتفاقات اوسلو و « اعلان كوبنهاغن » الصادر في يناير ١٩٩٧ عن مجموعة من العرب والاسرائيليين الداعين الى تفعيل السلام لدى الراي العام والحكومات . وتؤكد الجمعية ان هدفها « اجراء الدراسات والبحوث وعقد المؤتمرات والندوات العلمية لنشر ثقافة السلام » وكذلك تبادل الزيارات مع الجمعيات المماثلة . وللجمعية علاقات وثيقة بجمعية السلام الان الاسرائيلية . واكد احمد ناجي ، احد مؤسسي الجمعية لوكالة فرانس برس ان هذه الجمعية « تعمل في المجال الثقافي والبحثي ولا علاقة لها بالسياسية » موضحا ان الجمعية منبثقة عن الحركة المصرية للسلام التي تاسست في يناير ١٩٩٧ ، والتي تضم جناحين احدهما بحثي وثقافي هو « جمعية القاهرة للسلام » والاخر سياسي « هو التحالف الدولي من اجل السلام العربي الاسرائيلي » .

استجابة لاملاءات واشنطن والبنك الدولي يلتسين يقلص الجيش الروسي

عقب قطع اجازته وعودته المفاجئة الى موسكو اصدر الرئيس الروسي بوريس يلتسين قرارا يقضي بتقليص الجيش الروسي من ثماني الى ستة جيوش ويعد القرار واحدا من سلسلة قرارات سيتخذها الرئيس في المستقبل القريب بهدف اضعاف قدرات المؤسسة العسكرية الروسية والتي ستشمل الى جانب تخفيض عدد القوات المسلحة الى نصف عددها الحالي تصفية ترسانة اسلحة الدمار الشامل بما فيها الصورايخ بعيدة المدى والحاملة للرؤوس النووية ، اغلاق وتغيير نشاط المئات من المصانع والمنشات العسكرية للعمل في مجال انتاج السلع المدنية بدلا من انتاج الاسلحة التي يحتاج اليها الجيش الروسي وتسريح الالاف من الخبراء والعلماء والفنيين والعمال العاملين فيها وتحويلهم الى جيش من العاطلين عن العمل . وتقول صحيفة ازفستيا ان قرار الرئيس بتقليص الجيش يواجه معارضة شديدة من جانب عدد كبير من جنرالات الجيش بما سيترتب عليه من اثار ضارة في الامن والتي ستظهر نتائجها في عجز القوات الروسية في الدفاع عن حدود الدولة والمحافظة على وحدة اراضيها . ونقلت الصحيفة عن ضابط كبير في الجيش قوله بان تقليص الجيش لا صلة له بتخفيض النفقات الجارية للجيش كما يزعم بوريس يلتسين بل واحد من مسلسل التنازلات المهينة التي يقدمها لادارة البيت الابيض ولقيادة حلف الاطلسي بهدف الحصول على المساعدات والمنح المالية من الولايات المتحدة والمانيا وغيرها من الدول الراسمالية التي تعتبر الرئيس الروسي وفريقه الحاكم اداتهم الطيعة لتمرير ما يسمى بالاصلاحات الاقتصادية وتصفية لغر اشكال الملكية الجماعية لادوات الانتاج ، مؤكدا بان مساعدات هذه الدول تلتهم على الخزينة الروسية بالمليارات ومن ثم الى جيوب الطغمة المتنفذة فقط حين يوافق الفريق الحاكم في موسكو على تقليص الجيش وتدمير اسلحته واغلاق المصانع العسكرية او حين يغض الطرف عن المخطط الامريكي الرامي الى تفكيك وحدة كل من روسيا وجمهوريات دول البلقان والقفقاس ... ولاحظت الصحيفة ان تقليص الجيش وخلافه من الاجراءات التي تستهدف اضعاف القدرات الروسية العسكرية قد تم التمهيد لها بالاطاحة بمجموعة من كبار الضباط الذين ابدوا معارضة شديدة لبرنامج الاصلاحات وكان من بينهم مدير « كي جي بي » الذي اقيل من منصبه ليحل محله احد العاملين في مكتب الرئيس والمقرب من رئيس الوزراء السابق تشوبايس . وقبل ذلك لقي الجنرال والقائد المعارض روخلين مصرعه على يد العصابات الاجرامية الروسية وفي حينه زعمت الجهات الرسمية بان زوجته اقدمت على قتله الا ان الحقائق التي تكشفت فيما بعد وتحركها ضعف المعارضة الروسية بين ان اغتيال الجنرال قد تم بواسطة قاتل استاجرته اوعزت له الاجهزة المرتبطة بالمكتب الرئاسي لمعارضته لبرامج الاصلاحات ولانشائه منظمة « دعم الجيش الروسي » التي تمكنت خلال فترة وجيزة من استقطاب قطاعات كبيرة من الجيش الروسي !

الديمقراطية والتحرير الفلسطينية وحزب الخلاص الوطني يرون ان

التشكيل الوزاري مخيب للامال

غزة / قدس برس ـ وصف محمد عباس « ابو العباس » الامين العام لجبهة التحرير الفلسطينية التعديل الوزاري بانه « مخيب للامال » وقال في تصريح صحفي ارسل الى وكالة « قدس برس » عبر الفاكس « ان التعديل لم يقدر ظروف الشعب الفلسطيني وتجاهل الكثير من التساؤلات المطروحة جماهيريا » .

واعتبر « ابو العباس » التركيبة الوزارية الجديدة « كمن يصب الزيت على النار » ورأى انها حكومة « استرضاءات لا تنسجم مع الظرف الفلسطيني الراهن » منوها الى ان الحكومة الجديدة اصبحت « مصدر ارباك للقرار السياسي ، ولن تساهم في اعادة ترتيب البيت الفلسطيني ولن تتمكن من تحقيق الامال المعقودة عليها » حسب قوله .

وفي بيان لحزب الخلاص الوطني الاسلامي المقرب من حركة المقاومة الاسلامية « حماس » عبر الحزب عن استيائه من التشكيل الجديد رغم معارضته لاتفاقيات اوسلو وقناعاته بعدم جدواها .

وقال ان الحكومة جاءت مخيبة للامال في القضاء على الفساد وعناصره وفي اضافة اعباء مالية باهظة على الموازنة . ورأى حزب الخلاص في بيانه الذي وصل « قدس برس » نسخة عنه فيالتعديل الوزاري « تكريسا لحكومة الحزب الواحد ، واحتواء لاعضاء المجلس التشريعي من اجل مزيد من هيمنة السلطة التنفيذية على قراراته » .

وثمن الحزب الاسلامي في بيانه موقف الوزراء الذين رفضوا تسلم المناصب الوزارية التي اوكلت اليهم ، داعيا المجلس التشريعي الى حجب الثقة عن الحكومة الجديدة .

وكانت حنان عشراوي وعبد الجواد صالح قد اعلنا رفضهما المشاركة في مجلس السلطة .

● عرفات

● حواتمة

الجبهة الديمقراطية

وطالبت الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين في بيان اصدرته امس مجددا بوقف المفاوضات ورات في التشكيل الوزاري الجديد استهتارا بمطالب غالبية الشعب وقواه الاساسية ، كما انه يزيد من الهوة بين السلطة والشعب ، ودعت الجبهة مجددا الى الاستعداد لاستحقاق ٤/٥/١٩٩٩ ، استحقاق انقضاء الفترة الانتقالية التفاوضية حيث بات جليا ان شيئا جديا لن يجري تنفيذه على الجبهة التفاوضية قبل هذا الموعد ، مما يتطلب البدء الفوري في الاستعداد والتعبئة الشعبية الشاملة لاعلان بسط سيادة دولة فلسطين على كافة الاراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧ بما فيها القدس العربية وفي هذا السياق رات الجبهة في التشكيل الوزاري الجديد للسلطة مؤشرا سلبيا لا يفتح الافاق امام رص صفوف الشعب وتوحيد قواه لمواجهة الهجمة الاستيطانية واستحقاقات بسط السيادة على الارض الفلسطينية ، لا بل هو يفاقم من الهوة بين الشعب والسلطة ، خاصة وان كل ما ورد في تقارير لجنة الرقابة ولجنة المجلس التشريعي بشان محاسبة المتورطين في قضايا الفساد واهدار المال العام تم تجاهله ، وتم تثبيت كافة الاسماء الواردة في هذه التقارير في مواقعها ، والغاء اي شكل من اشكال المحاسبة والاصلاح . كما رات الجبهة الديمقراطية ان اغراق التشكيلة الوزارية باضافة عدد كبير من الحقائب والوزراء بدون حقيبة يفاقم من هذا الشعور بالاستهتار ، حيث ان كل هذه الاضافات ستجر بنود صرف واسعة اضافية على الاجهزة البيروقراطية في السلطة .

كما ان هذا التشكيل الاغراقي يزيد من تهميش المجلس التشريعي كما عبر عنه ذلك بعض اعضائه ، وبالتالي شطب اية وظيفة رقابية له على السلطة التنفيذية .

كاريكاتير

تطويل !

كاريكاتير

حق العودة والتعويض

الجزء الرابع

■ محمد ابو الرب

اولا : حق العودة :

حمل قرار الجمعية العامة رقم (١٩٤) في ١١/١٢/١٩٤٨ ، ومن ثم القرار رقم (٣٠٢) في كانون الاول لعام ١٩٤٩ الذي تم بموجبه انشاء الاونروا على « وجوب السماح لجميع سكان فلسطين اللاجئين الراغبين في العودة الى ديارهم ، والعيش بسلام مع جيرانهم ، ووجوب دفع تعويضات عن ممتلكات الذين يقررون عدم العودة عن كل مفقود او مصاب بضرر ، ويتعين بمقتضى القانون الدولي او عملا بروح الانصاف ، على الحكومات او السلطات المسؤولة التعويض عنه » .

وجاءت قرارات عديدة بعد ذلك تشير الى القرار (١٩٤) وتؤكد عليه الا ان الاتفاقات الموقعة مع اسرائيل قد تعاملت مع موضوع اللاجئين في اطار جديد حين رحلت الاتفاقيات قضية اللاجئين الى مفاوضات الوضع النهائي ، دون الاستناد الى القرار (١٩٤) الذي يكفل حق العودة كاساس الى جانب التعويض كخيار .

وفي المدى المباشر فقد حول الاتفاق قضية اللاجئين لعام ١٩٤٨ الى قضية اقليمية ـ عربية ـ اسرائيلية ، يجري بحثها في اطار المفاوضات المتعددة او الاتفاقات الثنائية بين اسرائيل والدول المضيفة .

اما قضية نازحي عام ١٩٦٧ ، فهي ايضا لم تستند في الاتفاقيات الموقعة مع اسرائيل الى قرار مجلس الامن رقم « ٢٣٧ » القاضي بعودة النازحين دون قيد او شرط ، واحالتها الى لجنة رباعية (مصرية ـ اردنية ـ فلسطينية ـ اسرائيلية) لتقرر اجراءات قبول الاشخاص النازحين على اساس فردي و بالتوافق .

وامام انتهاء اللجنة الرباعية بالجدل والحوار غير المتفق عليه حول تعريف النازح وعدد النازحين ، ودون البحث بالية عودتهم الفورية ، فقد ادى ذلك الى تجميد اعمال هذه اللجنة منذ مطلع عام ١٩٩٦ وجعل قضية النازحين المدرجة اصلا على مفاوضات الفترة الانتقالية في حكم الترحيل الى مفاوضات الحل الدائم ، الامر الذي يقود عمليا الى توحيد (اطار الحل) للفلسطينيين اللاجئين (١٩٤٨) والنازحين (١٩٦٧) على قاعدة غير مامونة ، ومفتوحة لاحتمالات كثيرة خاصة ان هناك اكثر من مؤشر يدلل على بداية تاكل في القرارات الدولية وخاصة قرار (١٩٤) ومن هذه المؤشرات :

المؤشر الاول : هو امتناع الولايات المتحدة ، وللعام الثاني على التوالي عن التصويت على القرار ١٩٤ في الجمعية العامة للامم المتحدة ، وهي التي كانت تبادر سنويا الى تقديم مشروع تجديد القرار المذكور والتاكيد عليه في الامم المتحدة . وذريعة الولايات المتحدة لتبرير موقفها هو ان التاكيد على القرار يعتبر تدخلا في المفاوضات واستباقا لنتائج مفاوضات الترتيبات النهائية التي ادرجت موضوع اللاجئين على جدول اعمالها . ومن ذرائعها ايضا ان موضوع اللاجئين احيل على لجنة المفاوضات متعددة الاطراف ، التي شكلت لهذا الغرض .

المؤشر الثاني : هو تصويت اسرائيل ، وللعام الثاني على التوالي ضد القرار ١٩٤ ، بعد ان كانت تكتفي ، ومنذ قيامها بالامتناع عن التصويت عليه كلما عرض على الجمعية العامة للامم المتحدة .

ويذكر ان الامم المتحدة ، على قراراتها المتعلقة بالموضوع الفلسطيني ويطبق بين قرار التقسيم (١٨١) الذي يعترف بقيام دولة اسرائيل ، وبين عدم معارضة الدولة العبرية للقرار ١٩٤ الخاص باللاجئين وهو ما دفع اسرائيل للامتناع عن التصويت عن القرار المذكور دون ان تجرؤ على التصويت ضده ولا شك ان الموقف الاسرائيلي الجديد في التصويت ضد

البقية ص ١٥

الرفاق يكتبون

كفى.. كفى

■ بقلم : ام سلام مادبا

تناقلت وكالات الانباء ان الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات يطالب امريكا بالقول لنتنياهو : كفى . الاشقاء الفلسطينيون يطالبون الادارة الامريكية بالضغط على رئيس الوزراء الاسرائيلي كي يقبل مبادرتهم ويطالبون بان تقوم امريكا باعلان مبادرتها رسميا ، الاشقاء الفلسطينيون يتذمرون من الاجتماعات الكثيرة مع الجانب الاسرائيلي ودون اي تقدم يذكر بسبب الخروج الاسرائيلي الصريح على مرجعيات عملية السلام والاتفاقيات والمبادرات الامريكية ويعتقدون ان المبادرة الامريكية هي اقصر الطرق لاستئناف عملية السلام وكان الرد الامريكي على مطالب الاشقاء على لسان الناطق باسم البيت الابيض (بي . جي كراولي) نقلا عن مستشار الرئيس الامريكي لشؤون الامن القومي (ساندي برغر) الذي قال اثناء لقائه (ايهود باراك) « ان الولايات المتحدة ستستمر في العمل من اجل التوصل الى اتفاق واذا بدا ذلك مستحيلا فاننا سنشرح افكارنا علنا » ، واضاف كما قلنا دائما انه اذا لم ينجح هذا الجانب من عملية السلام فاننا سنكون سعداء لاعلان ذلك وواضح انه لم نصل بعد الى ذلك » . واشار الى ان الولايات المتحدة ما زالت تامل في اعادة تنشيط المحادثات .

الواقع والتجربة الطويلة مع الامريكان والاسرائيليين تقول انه كفى فعلا الانتظار والركض وراء الاوهام ، كفى فعلا المراهنة على امريكا وامكانية ضغطها على اسرائيل حتى في الموافقة على مبادرتها السيئة .

وكفى فعلا الاستمرار في هذا الطريق ، ولا بد من طريق جديد ووسائل جديدة ، لا بد من مراجعة ، لا بد من تضامن ووحدة صف عربي ، لا بد من اعلان دولة وطنية فلسطينية في موعدها العام القادم وبحدود ٤ حزيران ١٩٦٧ ، لا بد من تماسك الصف الوطني الفلسطيني ولا بد من اشراك اطار دولي اوسع كضمانة للتطبيق الشرعية الدولية وكفى للتفرد الامريكي ، وكفى المراهنة على حلول مزيفة تبعد منه من الشقاء ، وكفى تنازلات جديدة .

لا بد من قمة عربية

■ كتبت : تريز الريان

ان ما يشهده الوضع العربي الراهن من عجز وتمزق ، لم يحصل له مثيل في التاريخ العربي الحديث ، وهذا التمزق ينعكس على المؤسسات العربية ، فلا تضامن عربي ولا دور لجامعة الدول العربية ولا قمم عربية ، اضافة الى موت او شلل كافة الاطر الاقليمية (مجلس التعاون العربي مجلس التعاون الخليجي ، الخ)

مما يشكل حالة من العجز الشديد في حل اي مشكلة عربية ومن هنا الانتظار واللهاث وراء الحلول الخارجية وخاصة الحلول الامريكية ، والتي تثبت كل يوم ان جوهرها معاد للحقوق العربية .. وتشكل ضغطا على الحكومات العربية للرضوخ للشروط والاطماع الاسرائيلية بدلا من الضغط على اسرائيل التي ترفض العملية السلمية بمجملها ، ويتضح كل يوم ان الموقف الامريكي يدعم ويغطي الموقف والتعنت والتصلب الاسرائيلي ، فامريكا هي التي قدمت غطاء لاسرائيل كي لا توقع على معاهدة منع انتشار السلاح النووي وفي نفس الوقت اجبرت الدول العربية على توقيعها ، وامريكا هي التي تقوم بالضغط المتواصل على الانظمة العربية بهدف الغاء المقاطعة العربية لاسرائيل ، وتسريع وتيرة تطبيع العلاقات العربية الاسرائيلية ، فيما لا تزال اسرائيل تحتل الاراضي الفلسطينية والسورية واللبنانية ، وامريكا لا زالت تضغط وتناور حتى الان كي تحصد اسرائيل مكاسب جديدة على الجانب الفلسطيني وامريكا تدعم وترعى الحلف الاسرائيلي التركي الجديد .

هذا التمزق والعجز العربي والموقف الامريكي المنحاز بالمطلق لاسرائيل هو الذي يبقي على المأساة العراقية ويمنع اي تدخل عربي ودولي فاعل لحل هذه المشكلة كما يزيد من حدة التعنت والتصلب والتنكر الاسرائيلي للحقوق العربية والفلسطينية عبر الاعلان المتواصل عن برنامجها بالتوسع والاستيطان والتهويد والضم للقدس والجولان .

والموقف الان يستدعي عقد قمة عربية لمراجعة قرارات القمة السابقة التي اعقبت وصول نتنياهو للسلطة في اسرائيل لاستعادة التضامن العربي ، القمة التي اتخذت قرارا هاما باعادة النظر في الخطوات المتخذة تجاه اسرائيل في حال اي اخلال من جانب اسرائيل بالمبادىء والاسس التي قامت عليها عملية السلام او تراجع عن الالتزامات والتعاهدات والاتفاقات التي تم التوصل اليها في اطار هذه المسيرة او المماطلة في تنفيذها وما نشهده الان وطوال مسيرة حكومة (نتانياهو) ليس فقط اخلال ومماطلة بل تجميد والغاء ورفض لاتفاقيات اوسلو ولا مفاوضات مع سريا .

لا بد الان من عقد قمة عربية تاخذ بها مجموعة من الاجراءات الجديدة واولها ايقاف كل خطوات التطبيع والتزام المقاطعةالعربية من الدرجة الاولى واتخاذ كافة القرارات والاجراءات مما يسمح بتقدم عملية السلام بما فيها وقف المفاوضات (لا مفاوضات مع استمرار تهويد القدس واستيطان الضفة وغزة والجولان) ، قمة عربية لا يستثنى منها احدا وتقدم كل الدعم لمقاومة اطماع اسرائيل واجبارها على التراجع وتحقيق السلام العادل والشامل .

اسرائيل تعمل بنشاط وتطور علاقاتها مع المحيط ، وتمكنت من تطوير علاقات التعاون مع تركيا وخاصة التعاون العسكري الذي يصل الى مستوى التعاون الاستراتيجي (مشاريع الصناعات الحربية وتدريبات مشتركة وتبادل معلومات .. الخ) .

وهذا التعاون هو تهديد لكل المنطقة وليس لسوريا والعراق فقط ، وخاصة مع التواجد الامريكي الكثيف في منطقة الخليج وهذا واضح من المناورات المشتركة ، مما يطرح على الامن القومي العربي تحديات جديدة ولا سبيل لمقاومته الا من خلال استعادة التضامن العربي واستعادة العراق وتفعيل معاهدات الدفاع العربي المشترك والارتقاء بمستوى التعاون والعمل العربي المشترك ، وبناء تحالفات اقليمية ودولية جديدة وفي المقدمة مع ايران المتضررة ايضا من هذا الحلف بتعزيز العمل المشترك والتعاون وتنقية الاجواء والاستفادة من الموقف الاوروبي وخاصة الفرنسي الذي لا يرضى بالتفرد الامريكي والموقف الاكثر توازنا واقل انحيازا لاسرائيل .

ان ما يجري منذ سنوات ، منذ بداية عملية السلام هو اعادة ترتيب اوضاع المنطقة بما يضمن ويكرس الهيمنة الامريكية والاسرائيلية ، فالتحالف الامريكي الاسرائيلي راسخ لا يتبدل لانه يلبي مصالح الاحتكارات الامريكية في السيطرة على ثرواتنا وابقاء المنطقة على حالها والسياسة الاسرائيلية جزء من الاستراتيجية الامريكية في الشرق الاوسط ، ولهذا يبقى امن اسرائيل وتفوقها على راس اولويات السياسة الامريكية ومن يظن بامكانية تغيير هذا فهو واهم ، لن تتغير السياسة الامريكية والاسرائيلية الا اذا اجبرت على هذا ، والخطوة الاولى عقد قمة عربية تاخذ قرارات بحجم هذه المسؤولية .

الامانة العامة لمؤتمر قوى الشعب العربي / فرع الاردن

بعد ٨ سنوات ليرتفع هذا الحصار الظالم على العراق

الاهالي / اصدرت الامانة العامة لمؤتمر قوى الشعب العربي / فرع الاردن بيانا بمناسبة مرور ٨ سنوات على فرض الحصار على العراق قالت فيه : يدخل الحصار على العراق عامه التاسع والعالم يتفرج على اكبر جريمة في التاريخ المعاصر ترتكبها قوى الظلام المعادية للبشرية جمعا .. حيث يحرم بلد مثل العراق من تصدير نفطه وخيراته ويحرم ابناؤه واطفاله من ابسط الحقوق التي نصت عليها الشرائع السماوية ، والعلاقات والقانون الدولي ، يحرمون من حقهم في الصحة والتعليم ولقمة الخبز عن طريق منع وصول مستلزماتها اليهم .

ويدخل هذا الحصار الظالم البشع عامه التاسع ، والاشقاء العرب يقبلون ان يكونوا اداة تنفيذه .. لا بل ان بعضهم يغالي في فرض اشكال من الحصار لا تنص عليها قرارات مجلس الامن ولا تقع في اطار الرغبة الامريكية (!!) ولا يرفع احدهم صوتا ليطالب مجلس الامن بتنفيذ الفقرة ٢٢ من القرار الرئيسي لمجلس الامن رقم ٦٨٧ كتعهد مقابل من مجلس الامن تجاه العراق وتنفيذنا لرفع الحصارات الاخرى وهي الفقرة التي تنص على رفع الحظر النفطي عندما تفيد اللجنة الخاصة ان العراق لم يعد يملك اسلحة دمار شامل !! ويبطل هذا الحصار الابشع في التاريخ عامه التاسع والعالم يدرك ، والعرب يدركون ، ان الولايات المتحدة الامريكية لا تريد فك الحصار عن العراق الا حين يقوم العراق بالوفاء بشروطها . وعلى اقل تقدير منع العراق من اداء دوره العربي من موقعه الفاعل ووقوفه في وجه الظلم الامبريالي الصهيوني ، حتى يتسنى للولايات المتحدة الامريكية والصهيونية العالمية وحلفائهما في المنطقة لصالح سيطرتها الكاملة ، وما ينتج عن ذلك من تمرير التسوية الامريكية الصهيونية لصالح الكيان الصهيوني بالكامل وعلى حساب المصالح القومية لامتنا العربية .

ويدرك العراق شعبا وقيادة عبر سنوات الصمود البطولية ان ما هو مستهدف فيه هو قراره الوطني والقومي .. وسيادته الوطنية على ارضه وخيراته الهائلة ليكون للاجانب والنهب فيها حصة الاسد .. وليفرضوا على العراق تنفيذ ما يريدون . ولذلك فان الصبر العراقي الكبير سوف يدخل العراق الى القرن القادم .. شعب يموت ولا يتخلى عن ارادته وقراره الوطني والقومي . شعب يريد الحياة والحرية والسيادة .. في الوقت الذي يراكض فيه الاخرون لارضاء السيد الامريكي والصهيوني على حساب الارض والشعب والامة والمستقبل .. ولذلك كله ، فاننا نعلن ونؤكد

● سليمان عرار

وقوفنا الى جانب العراق في خندق واحد ، ونقف مع جميع الاجراءات التي يراها مناسبة لحماية مصالحه الوطنية والقومية وعدم التفريط بها مهما بلغت التضحيات واشتدت المؤامرات والاعتداءات ، اننا نفعل ذلك لاننا مؤمنون ان الاعتداء على العراق هو اعتداء على الاردن وعلى الامة العربية جمعاء .

ومن موقعنا هذا ، فاننا نطالب الحكومة الاردنية ، والحكومات العربية باعلان فك الحصار عن العراق ، وبكل السبل الممكنة ومنها

— عدم الاستجابة لافتعال الازمات كما سلوك الولايات المتحدة الامريكية .. كلما دنا استحقاق فك الحصار عن العراق في مجلس الامن .. والاعلان الرسمي في كل مناسبة بان اسلوب افتعال الازمات لم يعد مقبولا

— تشجيع جميع المبادرات لمختلف اشكال فك الحصار ونبذه التعامل المباشر مع العراق خارج الرغبة الامريكية وتحدي ارادتها .

— ان يطرأ تحول واضح في التعامل الرسمي والديلوماسي مع العراق ، وفك العزلة عنه ، واشراكه في اي مؤتمر قمة عربية قادم .. والشروع بزيارة العراق واستقبال مسؤوليه ، على اعلى المستويات .. وذلك على طريق اعادة العلاقات الطبيعية مع العراق فالعراق ليس عدوا مثل الدولة العبرية الغاصبة التي يسرح ويمرح زعماؤها في ارجاء العروبة — ندعو جميع الاحزاب والهيئات والمنظمات السياسية والنقابية والاجتماعية والفكرية العربية والدولية الصديقة الى تنشيط العمل من اجل الضغط لفك الحصار عن العراق .. وخصوصا في اطار المؤسسة الرسمية العربية والاسلامية . وان ترفع هذه المؤسسات صوتها حاليا بالقول والعمل من اجل قضية العراق الوطنية والقومية . وهنالك ازمةجديدة او بوادر لها يفتعلها ربيب الصلف الامريكي (بتلر) يجب عدم السماح لها بان تمر .

— اننا ندعو الى التحضير الشعبي العربي لجهود مكثفة تشمل الجميع من المحيط الى الخليج ، لتشكيل ضغط كاف اثناء الدورة العادية للجمعية العامة للامم المتحدة في تشرين القادم .

قطار التسوية يتوقف فوق هضبة الجولان

■ علي سعيد بدوان

القرار الاخير للكنيست الاسرائيلي والمتخذ بغالبية اصوات اعضائه وعددهم ١٢٠ عضوا ، الذي ربط بين اي انسحاب اسرائيلي من الجولان ، باستفتاء عام ، كان بمثابة اعلان جديد عن موت عملية سلام مدريد وتحولها الى جثة هامدة ، فهذه الخطوة الاستفزازية والعدوانية الاسرائيلية تنتهك كل القوانين والاعراف الدولية بالاستفتاء والتصرف باراضي الغير .

وكان قد سبق هذا القرار قرار اخر اتخذ قبل اكثر من عام في الكنيست ، وربط بين الانسحاب من الجولان بموافقة ثلثي اعضاء الكنيست .

ان هذه الخطوة الاسرائيلية الجديدة تضع كل عملية التسوية امام منعطف ومآل صعب ، وتبرز على السطح مدى التحدي وسياسة الغطرسة الاسرائيلية العابثة بما تبقى من عملية التسوية التي تحولت على ما يبدو الى جثة هامدة تحت وطأة بلدوزرات عمليات التهويد والاستيطان ومصادرة الارض ونهبها في الضفة والقدس والقطاع فضلا عن هضبة الجولان .

ان مقدمات ما تم اقراره على مستوى الكنيست الاسرائيلي ، لم يأت من فراغ ، بل شكل استمرارا وتلبية لنداء الاغلبية اليمينية واحزاب الكتل التوراتية المتطرفة داخل الائتلاف الحاكم بزعامة نتانياهو . فمنذ حكومة رابين ومن بعدها حكومة بيرس ، تخوض هذه الاحزاب والكتل معركة سياسية تحت عنوان ضرورة « تحصينالجولان » بما يعني اتخاذ القرارات الملزمة لمنع اي انسحاب اسرائيلي من فوق هضبة الجولان المحتلة ، تحت ذرائع توراتية وامنية، ولاعتبارات مائية .

وهنا لا بد من الاشارة الى الانشقاق الذي وقع في صفوف حزب العمل الاسرائيلي منذ فترة ليست بالقصيرة ، وادى الى خروج مجموعة « الطريق الثالث » بزعامة افيدور كهلاني، وزير الامن الداخلي الحالي ، على خلفية موقف المجموعة الداعي لاتخاذ قرارات لازمة لمنع اي انسحاب اسرائيلي من الجولان ، ورفض اعادته للوطن الام (سورية) .

ويمكن القول بان الحجم الكبير من الصراعات واللعب الحزبية داخل حكومة نتانياهو ساهمت بدورها في اقدام رئيس الوزراء الاسرائيلي على الدفع نحو تبني ما صدر مؤخرا في الكنيست ، من خطوة تسهم في ارضاء الكتل والاحزاب الدينية ، وتعيد الوهج الى الشخصية اليمينية المتطرفة لبنيامين نتانياهو امام مزايدات وشعارات ومساعي الشخصيات الاكثر تطرفا كشارون وايتان ، التي باتت على ما يبدو تشكل ازعاجا وصراعا دائما لائتلاف الليكود .

تعقد ملف المفاوضات

تاسيسا على الخطوة الاسرائيلية الاخيرة ، امسى الملف التفاوضي السوري — الاسرائيلي المعطل اصلا ، مثقلا بالتعقيدات الهائلة التي تعترض وتقف امام امكانية احداث اختراقات جوهرية او الاقلاع والعودة الى طاولة المفاوضات الثنائية ، مما بات يتطلب جديا اعادة قراءة الاوضاع من جديد وبناء صيغة جديدة لعملية التسوية يتم فيها اعادة ملف العملية السلمية برمتها الى الامم المتحدة تمهيدا لتدخل دولي حقيقي وضاغط تحت الرعاية والمظلة المؤسساتية للامم المتحدة لدفع الدولة العبرية نحو التراجع عن سياساتها العدوانية التوسعية الاستيطانية في فلسطين والجولان ، والعودة الى طاولة المفاوضات على اساس مرجعية الامم المتحدة وقرارات الشرعية الدولية .

كما يدرك من يتابع ملف الجولان ، رغبة حكومات اسرائيل المتعاقبة بالاستيلاء على مناطق ليست بقليلة المساحة من هضبة الجولان وضمها للدولة الصهيونية ، نظرا لاهميتها الاستراتيجية الجغرافية وللاهمية المائية .

ومن هذا المنطلق يرجع الخبراء المختصون والمتابعون للشأن التفاوضي في عملية التسوية على مسارها السوري — الاسرائيلي ، السبب الرئيسي الاخر لتمسك اسرائيل بالهضبة السورية ، الى رغبتها في ادامة السيطرة على مصادر المياه ، والاحتياجات الجيو استراتيجية . في الوقت الذي تريد فيه سوريا استعادة الجولان كاملة بما في ذلك منابع المياه ومصادرها في جبل الشيخ وبانياس ، وذلك في اطار تطبيق قرارات الشرعية الدولية .

ودولة الاحتلال الاسرائيلي تستغل وتستنزف سنويا بشكل كبير مياه الهضبة ، حيث تستهلك ١٢٩ مليون متر مكعب سنويا من مياه نهر الحاصباني و (١٢١) مليون متر مكعب من مياه نهر بانياس وجبل الشيخ ، (٢٥٠) مليون متر مكعب من مياه نهر الدان ، فضلا عن استنزاف مياه مئات الينابيع المنتشرة في كل انحاء الهضبة ، وتساهم هذه الكميات منالمياه باكثر من (٣٥) بالمئة من تلبية احتياجات اسرائيل السنوية للمياه التي تقدر بحوالي (٣٠٠٠) مليون متر مكعب .

من ناحية جغرافية وطبيعية ، يعتبر مصبنا نهر الاردن منخفضين بالنسبة لسوريا ، مقارنة بمستواهما بالنسبة لفلسطين المحتلة ، حيث انشات اسرائيل خلال العقد الاخير اماكن لتجميع المياه الفائضة بحجم يتراوح بين (٤٠) الى (٥٠) مليون متر مكعب ، وذلك لتوفير الطاقة الغالية الثمن ، اللازمة لرفع المياه من المنحدرات السفلى ، حيث تستهلك اسرائيل بحدود (٣٠) بالمئة من الطاقة الكهربائية لنقل ورفع المياه الى المستوطنات والكيبوتسات الزراعية وغيرها ، كذلك لنقل المياه من بحيرة طبريا الى الانبوب القطري للمياه الذي يغذي شمال فلسطين المحتلة .

ابعاد الموقف الاسرائيلي

في هذه الاثناء تدور الاسئلة وتتعدد حول انعكاسات الموقف الاسرائيلي الجديد بالنسبة لهضبة الجولان ، كما في القرار الذي تبناه الكنيست الاسرائيلي ، واصرار حكومة نتانياهو على المراوحة والعودة الى نقطة الصفر في المفاوضات المجمدة مع سوريا ، فضلا عن الخطاب السياسي الاسرائيلي الحكومي ولمختلف اطياف الكتل الحزبية ، الداعي الى التمسك بالجولان وبالخيرات المائية التي تكتنزها واطلاق بعض هذه الاحزاب لشعار « انسحاب في الجولان » بدلا من « الانسحاب من الجولان » بما يعني الاحتفاظ بالاجزاء الحيوية من الهضبة ، وهي الاجزاء التي تعرف باسم « الجولان النافع » المائي والزراعي .

ان الاسئلة المشروعة تتعلق بافاق عملية السلام بعد الانتكاسات المتتالية التي تقع يوميا على مختلف المسارات التفاوضية ، وبالنتيجة فان المحصلة السلبية للسلوك الاسرائيلي تجاه موضوع الانسحاب من المسارات التفاوضية ، وبالنتيجة فان المحصلة السلبية للسلوك الاسرائيلي تجاه موضوع الانسحاب من الجولان تلقي بظلالها القاتمة على المسار السوري — الاسرائيلي فضلا عن المسار اللبناني — الاسرائيلي ، وتجعل من امكانية الاقلاع مجددا بالعملية التفاوضية على هذين المسارين اشبه بالعملية المستحيلة .

وهنا فان احتمالات العودة الى طاولة المفاوضات مع وساطة امريكية قادمة بجولات مكوكية للمنسق الامريكي دينس روس ، لا يمكن ان تعطي ثمارها نظرا للتجربة المريرة للمفاوض السوري مع الطرف الاسرائيلي . واستمرار الخطاب السياسي الحكومي والحزبي على وتيرته داخل الدولة الاسرائيلية تجاه مستلزمات عملية السلام مع سوريا ، وتحديدا مسالة الانسحاب الكامل والتام من مرتفعات الجولان الى حدود الرابع من حزيران لعام ١٩٦٧ ، وتفكيك كل المستوطنات الخمس والثلاثين المقامة على ارض الهضبة ورحيل اخر مستوطن .

ان كل ما هو راهن في العملية السياسية الجارية في الشرق الاوسط ، وعلى كل مساراتها ، بات يتطلب ليس فقط دورا دوليا جديدا تحت رعاية ومظلة الامم المتحدة والدول الكبرى المؤثرة في الخريطة السياسية الدولية بل يتطلب ايضا دورا عربيا جديدا في اطار الجامعة العربية يؤسس لعملية تضامنية جديدة تجعل من الطاقات والامكانيات العربية ذات اثر في الضغط على دولة الاحتلال وحكومة التوسع والاستيطان لدفعها نحو الرضوخ لمستلزمات الشرعية الدولية وقرارات الامم المتحدة ذات الصلة ، وبدون ذلك فان الغطرسة التوسعية الاسرائيلية ستبقى بدون رادع والارض والمياه تنهب كل يوم ان القرارات العدوانية الاسرائيلية الصهيونية الاخيرة بشان هضبة الجولان العربية السورية المحتلة ، حافز اضافي جديد لاعادة قراءة تجربة المفاوضات منذ مؤتمر مدريد وحتى الان . ومن اجل تصويب السياسات العربية في التعاطي مع دولة الاحتلال الاسرائيلي ، بما في ذلك وقف كل اشكال عمليات التجاوز او التطبيع من قبل بعض البلدان العربية ، وفتح الطريق لاعادة بناء الاوضاع العربية على اسس تحفظ المصالح الوطنية والقومية العربية .

حق العودة والتعويض

بقية المنشور في ص ١٣

القرار ١٩٤ ، يؤشر لموازين قوى جديدة ، اضعفت بالضرورة القرار الدولي الضامن لحق اللاجئين الفلسطينيين في العودة الى ديارهم .

المؤشر الثالث : انخراط وكالة الاونروا في اعمال لجنة اللاجئين للمفاوضات متعددة الاطراف وعلى قاعدة تسخير احصائيات الوكالة وخبرتها لتطبيق خطط وبرامج تأهيل الفلسطينيين ودمجهم في محيطهم بديلا لاعادتهم الى وطنهم

المؤشر الرابع : وفي السياق نفسه ، والمتلازم مع ولادة اتفاق اوسلو في ١٩٩٣/٩/١٣ ، هو ولادة ما يسمى برنامج تطبيق السلام وبميزانيات خاصة به ، مفصولة عن ميزانية الوكالة العادية .

وفلسفة البرنامج المذكور ، ومن خلال استعراض ما انجزته الوكالة ، وكما يؤكده تقرير مفوضها العام الى الجمعية العامة للامم المتحدة في دورتها الخمسين ، هي توفير البنية التحتية لسلطة الحكم الذاتي ، والبنية التحتية للمخيمات في الضفة الغربية وقطاع غزة ، في سياق خطة واعية ومدروسة تهدف الى دمج مؤسسات الوكالة في هذين الاقليمين (والتعبير لوكالة الغوث نفسها) في مؤسسات سلطة الحكم الذاتي ، ثم العمل لاحقا على انهاء خدمات الوكالة في هاتين المنطقتين .

المؤشر الخامس : اتخاذ الاجراءات التمهيدية لانهاء خدمات الوكالة عبر تقليصها التدريجي لخدماتها .

ثانيا : التعويض :

دابت الحكومات الاسرائيلية منذ تاسيس الدولة العبرية ، على رفض قرار ١٩٤ المتضمن حق العودة للاجيء ١٩٤٨ ، كذلك رفضت الفقرة الخاصة التي اضيفت للقرار في العام ١٩٤٩ والمتضمنة دفع تعويضات لغير الراغبين من اللاجئين في العودة

واستنادا الى تقارير مبعوث مجلس الامن الدولي ، رالف بانش ، للاعوام (١٩٤٨ - ١٩٤٩) وتقارير تحقيقات مندوبي هيئة الامم للاعوام (١٩٤٩ — ١٩٥٤) وتقارير وكالة غوث وتشغيل اللاجئين فان الاشخاص والاملاك المشمولين في فقرة التعويضات ، هم ممن ينتمون الى المناطق التي احتلها الاسرائيليون خارج قرار التقسيم ، وهو الذي اعطى اسرائيل ٥٤ بالمئة من مساحة فلسطين بينما استولت هي بعد ذلك على نحو ٢٢ بالمئة عما شمله قرار التقسيم . وحسب المصادر السابقة بلغت قيمة التعويضات حسب اسعار ١٩٥٠ نحو ٣٢٧٥،٥ مليون دولار موزعة على الشكل التالي :

الاراضي الزراعية :

الاراضي الزراعية في المناطق الساحلية والشمالية وهي ارض مروية بمساحة ١،٤ مليون دونم بقيمة ٣٠٠ دولار للدونم (٤٢٠ مليون دولار • واراضي بعل بمساحة ٢،٣ مليون دونم بقيمة ١٠٠ دولار للدونم (٣٢٠ مليون دولار) وبيارات الحمضيات ٢٦٠ الف دونم بقيمة ٨٠٠ دولار للدونم (٢٠٨ مليون دولار) ، وكروم العنب ٥٣ الف دونم بقيمة ٤٠٠ دولار للدونم (٢١،٢ مليون دولار) واراضي بور غير مستثمرة مساحتها ٧٠٠ الف دونم بقيمة ٥٠ دولار للدونم (٣٥ مليون دولار) ، وبذلك يكون مجموع مساحة الاراضي الزراعية ٧،٥ مليون دونم ، قيمتها الاجمالية ١٠٧٤ مليون دولار .

البيوت السكنية :

البيوت السكنية في القرى البالغ عددها ٢٧٠ قرية في الساحل والمناطق الشمالية ، منها ٩٢ قرية كبيرة عدد بيوتها ٧٢ الف بيت ، والقيمة التقديرية لها ٤٢٠ مليون دولار ، و ١٧٨ قرية صغيرة عدد بيوتها ٤٥ الف بيت والقيمة التقديرية لها ٢٩٠ مليون دولار ، وبذلك يكون اجمالي القيمة التقديرية للبيوت السكنية في القرى ٧١٠ مليون دولار .

البيوت السكنية في المدن وهي ٢٣٠٠ بيت من الصنف الاول في السجل العقاري قيمتها التقديرية الاجمالية ١٣٨ مليون دولار ، و ٩٧٠ بيت من الصنف الثاني قيمتها ٢٠٤ ملايين دولار ، و ١٥ الف بيت من الصنف الثالث قيمتها ١١٨ مليون دولار و ٣٢ الف بيت من الصنف الثالث قيمتها ١٠٨ مليون دولار و ٣٢ الف بيت من الصنف الرابع وقيمتها ١٤٠ مليون دولار ، وبذلك يكون اجمالي القيمة التقديرية للبيوت السكنية في المدن ٥٩٠ مليون دولار .

اراضي البناء والمتاجر والمصانع

اراضي البناء في ١٤ مدينة ، وهي ٥٢٠٠ دونم من الصنف الاول في السجل العقاري بقيمة ١٠٠٠ دولار للدونم ، وقيمتها التقديرية ٥،٢ مليون دولار ، و ٧٦٠٠ دونم من الصنف الثاني بقيمة ٨٠٠ دولار للدونم وقيمتها التقديرية ٦،١ مليون دولار ، و ٩٠٠٠ دونم من الصنف الثالث بقيمة ٥٠٠ دولار للدونم وقيمتها ٤،٥ مليون دولار ، و ١١٤٠٠ دونم من الصنف الرابع بقيمة ٢٠٠ دولار للدونم وقيمتها ٢،٣ مليون دولار ، وبذلك يكون مجموع مساحة اراضي البناء في ١٤ مدينة نحو ٣٣٢٠٠ دونم ، وقيمتها التقديرية الاجمالية ١٨،١ مليون دولار .

المتاجر والحوانيت : حيث يبلغ عددها ١١١٠٠ متجرا ، منها ٨٥٠٠ في المدن والقيمة التقديرية لها ٦١ مليون دولار ، و ٢٦٠٠ متجرا في القرى وقيمتها التقديرية ٨ مليون دولار ، وبذلك تكون القيمة التقديرية للمتاجر والحوانيت ٦٩ مليون دولار

المصانع : وتتوزع الى ٣٦ معصرة زيتون بقيمة تقديرية ٣ مليون دولار ، و ٤ مصانع لدباغة الجلود بقيمة مليون دولار ، و ٥ مصانع نسيج بقيمة ٤ مليون دولار ، و ١٣ مطحنة حبوب ميكانيكية بقيمة ٣ مليون دولار ، بالاضافة الى ٢٥ معملا للادوات المنزلية و ٢٨ متجرا ، و ٦ مصابن حديثة بقيمة ٢ مليون دولار ، وبذلك تبلغ القيمة التقديرية الاجمالية للمصانع بنحو ١٣ مليون دولار .

الأهالي
رئيس التحرير المسؤول
سالم النحاس
مدير التحرير
عليان عليان